الدستور aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الاثنين
29 ربيع الاخر 1437
08 فبراير 2016
العدد 777

الأمير يهنئ حاكم عام غرينادا

بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ببرقية تهنئة إلى سيسيل لاغريناد حاكم عام غرينادا الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لفخامته موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

مكتب المجلس اجتمع مع اللجنة الاقتصادية للتخطيط لبحث سبل معالجة العجز في الميزانية

العمير لـ «الدستور»: رفع دعم البنزين بقرار والشرائح الكهربائية بقانون

الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس مع المجلس الأعلى للتخطيط

بحث مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في اجتماع موسع أمس مع أعضاء لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بحضور 26 نائبا إضافة إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي واستيضاح رؤية اللجنة الاقتصادية للمقترحات الحكومية وإجراءاتها بشأن التعاطي مع تلك الملفات.

وكشف وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأشغال العامة د. علي العمير لـ «الدستور» ان الجهاز الاستشاري الاقتصادي المشكل من قبل الحكومة سيجتمع اليوم مع المجلس الأعلى للتخطيط تمهيدا لتكوين رؤى مثمرة حول رفع الدعوم مضيفا انه من خلال هذا الاجتماع ستتضح الصورة حول نظام الشرائح الكهربائية وكيفية تطبيقها على ان تخرج بقانون من خلال مجلس الأمة خاصة ان الخدمة الكهربائية التي تقدمها الدولة أتت بقانون أما فيما يخص رفع الدعم عن البنزين سيكون بقرار وليس بقانون.

من جانبه وصف رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ناصر الروضان الاجتماع مع مكتب المجلس بغير المسبوق لافتا الى ان المجتمعين تطرقوا الى الوضع الاقتصادي الحالي وانعكاس انخفاض النفط عليه موضحا ان هناك عجزا وصل الى 64 % من الميزانية.

واضاف بناءا على هذا الرقم يجب ان تتضافر جميع الجهود لإصلاح الوضع حتى نتجنب ما يمكن ان يحدث من تداعيات اذا استمر الوضع بانحدار المداخيل.

واكد اهمية العمل في صالح الاقتصاد الكويتي واجراء اصلاح اقتصادي بأقل ضرر ممكن على المواطنين والحفاظ على مستويات دخولهم.

تفاصيل (ص03)

الميزانيات: صندوق المشروعات الصغيرة يرفض رقابة المحاسبة

قررت لجنة الميزانيات والحساب الختامي احالة رسالة الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في شأن امتناع الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن اخضاع موازنته لرقابة ديوان المحاسبة وما تم خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة امس مع وزير التجارة د. يوسف العلي وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد ان الوزير العلي طلب امهاله بعض الوقت للتحقق من امكانية اصداره قرارا في شأن هذه الموازنة او ترك الامر لمجلس الوزراء.

تفاصيل (ص04)

لجنة الشباب والرياضة تبحث اليوم خطة رفع إيقاف النشاط

تبحث لجنة الشباب والرياضة اليوم خطة عمل رفع إيقاف النشاط الرياضي في ضوء ما جاء وأثير بجلسة المجلس بتاريخ 4 نوفمبر الماضي وذلك بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

كما تجتمع لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة لمناقشة القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاقتراحات المقدمة من النواب بهذا الشأن.

تلفزيون المجلس

خلف دميثير:

- المجلس سيطرح حلولا لقضية الدعوم من دون المساس بالمواطنين

تفاصيل (ص13)

التشريعية تستدعي الحكومة لمناقشة قوانين استقلال القضاء

وجهت اللجنة التشريعية والقانونية دعوة للحكومة الاسبوع القادم لمناقشة بنود المشروع بالقانون والاقتراحات بقوانين المتعلقة باستقلال القضاء ومجلس مخاصمة القضاء مؤكدة ان الحكومة لم ترسل مشروع القانون حتى الان الا ان اللجنة تعمل حاليا على المقترحات النيابية لتجهيز التقرير اللازم لمناقشة الحكومة به.

من جهة اخرى وافقت اللجنة بالاغلبية على الاقتراح بقانون المقدم من النائب مبارك الخرينج لتعديل المادة (12) من القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية والذي ينص على اضافة غير محددي الجنسية الى الفئات المستثناة من الخضوع لنظام التأمين الصحي بسبب ما تعانيه هذه الفئة من ظروف اجتماعية وصحية.

تفاصيل (ص04)

زيادة أعضاء البلدي إلى 31 عضوا

أحال مجلس الوزراء الى مجلس الأمة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون بلدية الكويت وجاءت أبرز التعديلات في المادة الثالثة التي نصت على أن يتألف المجلس البلدي من 20 عضوا ينتخبون وفقا لأحكام قانون انتخاب اعضاء مجلس الأمة على ان ينتخب عضوات عن كل دائرة من الدوائر العشر اضافة الى احد عشر عضوا يعينون بمرسوم ويشترط في جميع الاعضاء بالإضافة الى الشروط اللازمة لعضوية مجلس الأمة ان يكونوا حاصلين على مؤهلات جامعية أو ما يعادلها.

وتضمنت التعديلات تغليظ عقوبة مخالفات البناء بحيث لا تقل الغرامة عن الف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار لكل متر مربع مع إزالة المخالفة ورد الشيء الى اصله.

تفاصيل (ص08-09)

نائب الأمير استقبل الغانم والمبارك ويتسلم رسالة خطية للأمير من البشير

سمو نائب الأمير وولي العهد مستقبلا مرزوق الغانم

ومستقبلا الشيخ جابر المبارك

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كما استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح واستقبل وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله كما استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد وزير الدولة ومدير مكتب رئيس الجمهورية السودانية الفريق طه عثمان أحمد الحسين حاملا رسالة خطية إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه من رئيس جمهورية السودان الشقيقة عمر البشير تتعلق بالعلاقات الأخوية الطيبة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين وسبل تعزيز التعاون بينهما في المجالات كافة.

حضر المقابلة نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح الصباح ومعالي رئيس المراسم والتشريفات بديوان سمو ولي العهد الشيخ مبارك صباح السالم وسفير دولة الكويت لدى جمهورية السودان طلال منصور الهاجري.

وبعث سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ببرقية تهنئة إلى سيسيل لا غريناد حاكم عام غرينادا الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية.

سموه يتسلم رسالة خطية لسمو الأمير من مدير مكتب رئيس الجمهورية السودانية

الغانم ترأس اجتماعا مع أعضاء اللجنة الاقتصادية بالتخطيط بحضور 3 وزراء و26 نائبا

الروضان: العجز في الميزانية وصل إلى 64 %

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الاجتماع مع أعضاء اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

عقد مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس اجتماعا موسعا مع اعضاء لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح.

وبحث الاجتماع الذي حضره 26 نائبا اضافة الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير الاشغال د. علي العمير المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي واستيضاح رؤية اللجنة الاقتصادية للمقترحات الحكومية واجراءاتها بشأن التعاطي مع تلك الملفات.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة التنمية الاقتصادية ناصر عبدالله الروضان ونائب رئيس اللجنة علي رشيد البدر وأعضاء اللجنة احمد يعقوب باقر ود. بدر عثمان مال الله ومحمد عبدالعزيز الشايع وفيصل عبدالله الخزام ومحمد جاسم المرزوق ود. خالد راشد بن شبعان

ومن جهته قال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ناصر الروضان ان الاجتماع أمس مع مكتب المجلس غير مسبوق وهي سنة حميدة ودعوتهم دعوة طيبة من المجلس.

واضاف الروضان في تصريح صحفي في مجلس الامة امس ان الاجتماع تطرق الى الوضع الاقتصادي الحالي وانعكاس انخفاض اسعار النفط عليه موضحا ان هناك عجزا وصل الى 64 في المئة من الميزانية.

واردف: بناء على هذا الرقم يجب ان تتضافر جميع الجهود سواء من اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط وفي مجلس الوزراء وفي مجلس الامة فالجميع في قارب واحد من أجل الاصلاح الاقتصادي حتى نتجنب ما يمكن ان يحدث من تداعيات اذا استمر الوضع بانحدار المداخيل.

وأكد أهمية العمل في صالح الاقتصاد الكويتي واجراء الاصلاح الاقتصادي في اقل ضرر ممكن على المواطنين والحفاظ على مستويات دخولهم مؤكدا في الوقت نفسه انه لا بد أن نبدأ وان الوقت ليس في صالحنا.

الغانم يهنئ نظيريه في جرينادا

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في جرينادا مايكل بيير ورئيس مجلس الشيوخ شيستر أ.أ. هامفري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما .

نأمل الوصول إلى حل مرض لجميع الأطراف بشأن مناقصة المطار

العمير: ترشيد الإنفاق سيطال الجهات الحكومية كافة

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير الاشغال د. علي العمير ان الجميع متفق على اعادة النظر في الوضع الاقتصادي بالكويت وتطويره ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والمتمثلة بالاعتماد على مورد واحد للدخل وكذلك وجوب معالجة مواطن الهدر في الكهرباء والماء وجهات اخرى وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل الاعباء الوظيفية والبنيوية مشددا على ان لقاء اعضاء مجلس الامة وممثلي المجلس الاعلى للتخطيط وما سيليهما من لقاء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن ترشيد الدعوم سيكونان من الاهمية بمكان لإضاح كافة التفاصيل المتصلة بالجلسة المقبلة والمخصصة لمناقشة ملف الدعوم.

وقال العمير في تصريح صحفي عقب اجتماع لقاء اعضاء مجلس الامة ممثلي اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط في مكتب المجلس يوم امس ان الاجتماع كان مميزا اذ لأول مرة يتم دعوة الاخوة أعضاء المجلس الاعلى للتخطيط لسماع وجهة نظرهم حول الاوضاع الاقتصادية الراهنة والمعالجات التي يرونها.

وتابع العمير انه كما تميز اللقاء بحضور عدد كبير من الاخوة اعضاء مجلس الامة ونحن بالحكومة كان دورنا خلال الاجتماع الاستماع لما يطرح من وجهات نظر من قبل الاخوة النواب وكذلك اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط.

واوضح العمير ان يوم غد سيشهد اجتماعا اخر يضم كلا من اعضاء مجلس الامة واعضاء الحكومة حول نفس الموضوع مبينا ان ماتم طرحه من ملاحظات قيمة خلال الاجتماع أثرى الموضوع خاصة بعد نقاش.

واكد العمير ان الجميع متفق على اعادة النظر في الوضع الاقتصادي بالكويت وتطويره ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والمتمثلة بالاعتماد على مورد واحد للدخل وكذلك معالجة مواطن الهدر في الكهرباء والماء وجهات اخرى وتفعيل دور القطاع الخاص في تحمل الاعباء الوظيفية والبنيوية.

واشار العمير الى ان مثل هذا النقاش سيرمي الى تحقيق ما نحن بصدده في الجلسة المقبلة واذا كان هناك تشريعات ستقدم ستكون تفاصيلها واضحة بالنسبة لإخواننا الاعضاء بعد هذا النقاش.

وشدد العمير على ان الحكومة تعتز بالجهاز الاستشاري المتمثل بالمجلس الاعلى للتخطيط والخبرات الوطنية العاملة فيه والاستفادة من التقارير الصادرة عنها.

وبسؤاله عن اسعار الكهرباء والتوجه الحكومي لتغيير تعرفتها قال العمير ان الطرح الذي تم خلال الاجتماع لم يتناول هذه الامور بتفصيلها وانما ذكرت من باب الامثلة حول ضرورة وضع تعريفة صحيحة لبعض مواطن الهدر الامر الذي سيترتب عليه ايقاف للهدر.

وبسؤاله عن خطوات ترشيد الانفاق في وزارة الاشغال قال العمير ان ترشيد الانفاق الحكومي سيطال كافة الجهات الحكومية ونحن عاكفون في اللجان المختصة على دراسة ترشيد الانفاق وايقاف الهدر في جميع الجهات الحكومية وليس فقط في وزارة الاشغال.

وبسؤاله عن مصير مشروع المطار الجديد بعد الملاحظات النيابية وملاحظات ديوان المحاسبة قال العمير : وصلتنا ملاحظات ديوان المحاسبة وهناك لجنة شكلت لدراستها ولاشك ان التقدير والاحترام للديوان فيما سطره لكن الاخوة في وزارة الاشغال يناقشون كيفية التعامل مع الوضع في حال عدم التمكن من تخفيض تكلفة المشروع خاصة وأن المشروع سبق طرحه مرتين الاولى كمناقصة والثانية كممارسة بالظرف المغلق معربا عن امله بالوصول الى حل مرض لجميع الاطراف.

لتعطيله الأعمال الرقابية لديوان المحاسبة

الميزانيات: الاستعجال في إرسال تقرير رفض الحساب لصندوق المشروعات

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة قررت احالة رسالة الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في شأن امتناع الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن اوضاع موازنته لرقابة ديوان المحاسبة وما تم خلال الاجتماع الذي عقدته أمس مع وزير التجارة د. يوسف العلي مشيرا الى ان الوزير العلي طلب امهاله بعض الوقت للتحقق من امكانية اصداره قرارا في شأن هذه الموازنة او ترك الامر لمجلس الوزراء.

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة موضوع رقابة فريق ديوان المحاسبة على الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وير التجارة والصناعة د. يوسف العلي ورئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي وتبين لها ما يلي:

اولا: تعطيل الاعمال الرقابية لديوان المحاسبة

بين ديوان المحاسبة للجنة انه اضطر الى سحب فريق تدقيقه المكلف بالرقابة على الصندوق الوطني رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وير التجارة والصناعة د. يوسف العلي ورئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي وتبين لها ما يلي:

وقد اعرب اعضاء اللجنة باجماعهم عن استيائهم لتعطيل الاعمال الرقابية على مهام الصندوق أي مبرر قانوني رغم ما استعرضه المستشارين القانونيين لمجلس الامة ان اختصاصات ديوان المحاسبة الرقابية اساسها الدستور قبل ان يكون القانون وان أي ادعاء بعدم خضوع الصندوق لرقابته هو ادعاء ينافي الدستور ولا يعتد به وان النصوص القانونية تؤكد على احقية الديوان لقيامه برقابته اللاحقة على جميع اختصاصات الصندوق وحركته المالية والادارية.

واستنكرت اللجنة تخلف حضور رئيس الصندوق لاجتماع اللجنة لارتباطه بمهمة رسمية خارج البلاد دون ارسال اي اعتذار رسمي للجنة او إيفاد من ينوب عنه رغم تضمن دعوة اللجنة المرسلة صراحة لذلك الامر. وبينت اللجنة انه لا توجد اي توجيهات جادة من قبل الوزير لعودة فريق ديوان المحاسبة للتدقيق على اعمال الصندوق مشيرة انه في حال استمرار هذا النهج غير المقبول من قبل الصندوق في تعطيل الاعمال الرقابية فان اللجنة سترسل تقريرها على نحو الاستعجال لرفض الحساب الختامي للصندوق وميزانيته للسنة المالية 2017/2016 كونها لم تحظ بثقة اللجنة وغير قابلة لمعرفة مصداقيتها لغياب الاداة الرقابية عنها.

المرافق العامة: إنجاز تقرير مدينة الحرير خلال شهر

جانب من اجتماع لجنة المرافق أمس

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها أمس الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

واستبعد مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان تنجز اللجنة تقريرها في شأن مدينة الحرير قبل جلستي مجلس الامة يومي الثلاثاء والاربعاء المقبلين كون القانون يتضمن مواد كثيرة تحتاج الى تعديل واضافة مواد جديدة اخرى على ان يتم انجازه في فترة لا تقل عن شهر.

واوضح ان الحكومة قامت بدراسة متكاملة بشأن مدينة الحرير عام 2011 وتم صياغته على شكل مواد قانون الا أن الحكومة ارتأت عدم تقديمه كمشروع قانون حتى لا يتأخر بسبب الروتين الطويل الذي قد يصل الى نحو ثلاث سنوات انتظارا للردود من نحو 57 جهة حكومية معنية.

وقال ان مشروع مدينة الحرير مشروع ضخم ويشكل نقلة نوعية حيث يقع في مدينة الصبية الى جانب جزيرة بوبيان باستثناء الجزء الشمالي منها.

وذكر ن الاقتراح بقانون بشأن مدينة الحرير والمحال الى لجنة المرافق العامة جاءت التوصية من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية برفضه لاسباب عدة منها ان مواد القانون أعطت الهيئة المشرفة على المدينة ورئيس مجلس أمنائها صلاحيات كبرى لتكون أشبه بالاقليم المستقل الذي يضع أحكامه بنفسه وهو الامر الذي يتوجب معه إعادة صياغة المقترح.

وفي سياق آخر وحول اجتماع اللجنة الاسكانية البرلمانية امس قال الحريجي بصفته مقررا اللجنة ان اللجنة اوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون بإلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع الاسكانية بهدف تسريع تنفيذ المشاريع الاسكانية الضخمة التي تتولاها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

التشريعية تدعو الحكومة لمناقشة قانون استقلال القضاء الأسبوع المقبل

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

كشف مقرر اللجنة التشريعية والقانونية النائب احمد القضيبي عن توجيه دعوة للحكومة الأسبوع القادم لمناقشة بنود المشروع بالقانون والاقتراحات بقوانين المتعلقة باستقلال القضاء ومجلس مخاصمة القضاء مبينا ان الحكومة لم ترسل مشروع القانون حتى الان الا ان اللجنة تعمل حاليا على المقترحات النيابية لتجهيز التقرير اللازم لمناقشة الحكومة به.

وأشار القضيبي في تصريح للصحافيين أمس عقب اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية الى ان اللجنة وافقت بالاغلبية على الاقتراح بقانون المقدم من نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج لتعديل المادة الأولى من القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة والمقدم من العضوين فيصل الدويسان وعسكر العنزي.

وبين القضيبي ان اللجنة رفضت 4 اقتراحات بالإجماع لتعديل بعض أحكام القانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية والاقتراح بقانون بتعديل المادة الاولى من القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن انشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية المقدم من مجموعة من النواب.

واضاف القضيبي ان اللجنة وافقت بالإجماع على الاقتراح بقانون في شأن إضافة فصل جديد برقم الثامن مكررا يحمل عنوان (حرية الوصول إلى المعلومات) إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من النائب صالح عاشور.

12 من القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

وذكر القضيبي ان اللجنة رفضت بالإجماع مقترحين بقانون يتعلقان بتعديل المادة

الصحية توافق على قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين

جانب من اجتماع سابق للجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية أمس مشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة اوصت بالموافقة على مشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين ورفعته إلى مجلس الأمة ليدرج على جدول الأعمال. وأضاف حماد أن اللجنة اوصت برفض الاقتراح بقانون بشأن ضمان حقوق المسنين الكويتيين موضحا أن المشروع بقانون الذي أوصت اللجنة بالموافقة عليه يتكون من 25 مادة.

هنآ بمناسبة مرور عشر سنوات على الثقة السامية

الكندري ومطيع: ولي العهد هامة في العمل السياسي المتوازن ومثال للتواضع

بمناسبة مرور عشر سنوات على الثقة السامية التي أولاها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الأحمد الصباح بتعيينه وليا للعهد.

قال النائب فيصل الكندري إن سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد هامة في العمل السياسي المتوازن في البلاد مشيرا إلى أن دور سموه في النهضة الحديثة للكويت كان ومازال يدر علينا رغد العيش والحياة الكريمة لجميع المواطنين.

وأكد الكندري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد المنصب إن سموه استطاع أن يحصد محبة كل أبناء الكويت ويحصل على ثقة سمو أمير البلاد والأسرة الحاكمة بفضل عمله الدؤوب في جميع المناصب التي تقلدها سموه موضحا أن سموه أحدث نقلة نوعية بالعمل الأمني والاجتماعي وأصبح مضربا للمثل في تعامله الراقي وتواضعه.

وأشار الكندري إلى أن لسمو ولي العهد إسهامات بارزة في تحقيق التكامل الأمني لجميع دول مجلس التعاون بحكم تقلدة منصب وزير الداخلية من العام 1978 حتى العام 1988 ومن عام 2003 حتى 2006 فضلا عن إسهاماته البارزة في تطوير المنظومة الأمنية في الحرس الوطني ووزارة الدفاع.

وبين الكندري أن سمو ولي العهد يحسب لإنجازاته ترغيب الشباب الكويتي للإنخراط في السلك العسكري في وزارتي الدفاع والداخلية وإدخاله سياسة الإحلال بدفع الشباب للعمل.

ولفت الكندري إلى أن سمو ولي العهد مرجعا سياسيا وله خبرة كبيرة في العمل واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المواطنين وتطوير الخدمات الاساسية مبينا أن سموه نهل من سمو أمير البلاد الكثير من الخبرات في العمل السياسي وقدما نموذجا عالميا في العمل الإنساني حتى توجا الكويت مركزا للعمل الإنساني.

د.أحمد مطيع

وأكد الكندري أن كل الكويتيين أجمعوا على أن سمو ولي العهد يستحق فعلا لقب سمو التواضع مهنئا سموه بالذكرى العاشرة لتوليه المنصب متمنيا دوام الازدهار والرفعة للكويت.

ومن جهته تقدم النائب د.أحمد مطيع بالتهنئة لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الأحمد الصباح بمناسبة مرور عشر سنوات على الثقة السامية التي أولاها إياه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتعيينه وليا للعهد.

وقال مطيع إن لسموه دورا فعالا في تاريخ الكويت منذ نشأته مرورا بمناصبه التي تقلدها وإلى يومنا هذا فهو ولي العهد الأمين لسمو أمير البلاد وذراعه اليمنى في إدارته لشؤون البلاد وطفرة تنموية في جميع مناحي الحياة تحت ظل قيادة سمو أمير البلاد وولي عهده الأمين وذلك للسياسة الحكيمة التي تنتهجها القيادة العليا في البلاد مما جعل الكويت تمضي قدما في طريقها لتكون مركزا ماليا عالميا.

وأضاف أن من حق الشعب الكويتي أن يفخر بقادته سائلا المولى عز وجل أن يحفظهم ويرعاهم ويسدد على طريق الحق خطاهم متمنيا لهم دوام الصحة والعافية وللكويت التقدم والنماء والإزدهار.

لإدراجه على جدول أعمال المجلس في الدور الحالي

العتيبي يطالب بالإسراع في إنجاز تعديلات قانون إنشاء مدينة الحرير

قال النائب فارس العتيبي في تصريح له إننا اليوم في أمس الحاجة لتنويع موارد الدخل وإيجاد بدائل للاعتماد على مبيعات النفط خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية معتبرا أن البدء بتحريك ملف مشروع مدينة الحرير يعد من الأهمية لتحقيق هذه الغاية لاسيما أنه سيشكل موردا مساعدا للدخل إذا ما طبق المشروع بآلياته ونظمه الصحيحة المعلن عنها.

وأضاف العتيبي سعدنا بالإعلان عن تحريك ملف مشروع مدينة الحرير الحيوي في المنطقة الشمالية من البلاد والبدء بمناقشة آخر تطورات هذا المشروع مع الوزراء المعنيين خصوصا بعدما أرسلت لجنة الأولويات البرلمانية كتبها إلى اللجان البرلمانية المختصة وإلى الحكومة للمطالبة بالإسراع بإعداد تقاريرها في شأن تعديلات قانون إنشاء مدينة الحرير حتى يدرج على جدول أعمال المجلس في الدور الحالي.

وقال العتيبي وأخيرا بعدما كنا نتساءل مرارا عن أسباب تأخر البدء في تنفيذ المشروع ها نحن اليوم ننتظر التحرك النيابي والحكومي الجاد لإنشاء مدينة الحرير بما تضمه من مدن سكنية ومخازن ومواقع تجارية واستثمارية وصناعية وسياحية سيكون لها بالغ الاثر على تعزيز الاقتصاد المحلي مشيرا إلى أن مشروع انشاء مدينة الحرير جاء بناء على رغبة صاحب السمو أمير البلاد ولا بد من تضافر الجهود لتحقيق رغبة صاحب السمو بتشيد المدينة.

فارس العتيبي

وتابع العتيبي ان المشروع الضخم والحيوي سيكون رافدا لتنويع موارد الدخل لاسيما أن المشروع سيكون أكبر مشروع في الشرق الأوسط وسيكون نقطة جذب عالمية للتجارة والسياحة سيما إذا نفذ وفق الخطط الموضوعة بما فيها المطار وخط سكك حديد للربط بالدول المجاورة ومترو أنفاق.

وأكد العتيبي ان مشروعا بحجم مدينة الحرير سيضيف الكثير إلى الكويت وسيكون مركزا تجاريا واقتصاديا عدا عن انه سيوفر فرص عمل كثيرة للشباب الأمر الذي قد يخفف عبء البطالة بالإضافة إلى انه له سيسهم في معالجة الاقتصاد المحلي وتنويع موارد الدخل.

وختم العتيبي تصريحه قائلا نشد على يد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك والوزراء المعنيين بعملهم للبدء بإنشاء مدينة الحرير وسنكون لهم من الداعمين وسنعمل معا لإنجاح المشروع الذي تأخر لسنوات وحان فعلا موعد استثماره لمصلحة الوطن ولتعزيز اقتصاده.

النصف: العبيدي أصبح متفرغا لمحاربة القيادات الإصلاحية بالصحة

راكان النصف

حذر النائب راكان النصف وزير الصحة د. علي العبيدي من عمليات الانتقام التي ينوي القيام بها على مستوى القياديين والمديرين في الوزارة ممن ذكرت أسماؤهم في الاستجواب المقدم له.

وقال النائب النصف في تصريح صحفي امس ان الأسماء التي ذكرت في الاستجواب نماذج للقيادات التي وقفت ضد الصفقات السياسية والتنفيعية في الوزارة على حساب المال العام وأمثلة لمن وضع تطوير القطاع الصحي هدفا له وليس التكسب من خلاله على حساب المرضى.

وأضاف النصف أن الوزير العبيدي أصبح متفرغا لمحاربة القيادات الاصلاحية في الوزارة وفي المقابل حماية الفاسدين ومن تلطخت أسماؤهم ومناصبهم بتجاوزات واعتداءات على المال العام لافتا الى أن استمرار نهج الوزير الحالي سيعيد المواجهة السياسية معه مجددا.

5 نواب يقترحون تعديل قانون الخطة الإنمائية 2015 /2016

د.عودة الرويعي

ماجد موسى

فيصل الكندري

قدم 5 نواب هم د.عودة الرويعي ومحمد طنا وماجد موسى وفيصل الكندري وعبدالله المعيوف اقتراحا بقانون في شأن تعديل المادة (3) فقرة (3) والمادة (4) من القانون رقم 11 لسنة 2015 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2015 /2016 مع اعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح بقانون:

مادة أولى: يعدل نص المادة (3) فقره (3) من القانون لتصبح كالتالي:

(نسبة 50 في المائة من الأسهم) تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون).

مادة ثانية: يعدل نص المادة (4) من القانون لتصبح كالتالي:

(تتولى الجهة الحكومية التي يكلفها مجلس الوزراء بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للمواطنين بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية وقت صدور هذا القانون ومن غير تخصيص لكسور الأسهم على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة وعلى أن تقيد ولا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم لتلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من استلام عوائد الأسهم وأرباحها).

مادة ثالثة: يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يعارض أحكام هذا القانون.

مادة رابعة: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

دشتي يسأل الصالح عن شركة استراتيجيا للاستثمار

د.عبدالحميد دشتي

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح قال فيه: تمتلك مجموعة الصناعات القابضة 48 % بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق شركة التخصيص التابعة لها شركة استراتيجيا للاستثمار.

اضافة إلى ان سعد محمد السعد شقيق بدر يمتلك 9 % من استراتيجيا واستراتيجيا للاستثمار تمتلك 21 % من شركة المركز المالي.

وأسندت الهيئة العامة للاستثمار للمركز ادارة محفظة عقارية تقدر بربع مليار دينار كويتي تجني منها عائدات سنوية على شكل عمولات.

وجاء في نص السؤال:

- لماذا تم اختيار المركز المالي وما المعايير؟

-هل تقيدت المحفظة بشراء عقارات مدرة للدخل؟ او تم شراء أراض فضاء خلافا لقواعد انشاء المحفظة؟

-ألم يكن بدر السعد الرئيس التنفيذي السابق للمركز المالي؟

-ألا يعتبر هذا التشابك تعارض مصالح؟

ومن جهة أخرى قدم دشتي اقتراحا بقانون في شأن تعديل المادة (3) فقرة (3) والمادة (4)من القانون رقم 11/ 2015 بإصدار الخطة الإنمائية السنوات 2016/2015.

وجاء في نص السؤال:

مادة أولى:

- يعدل نص المادة (3) فقرة (3) من القانون لتصبح كالتالي:

نسبة 50 في المائة من الأسهم تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون

مادة ثانية:

- يعدل نص المادة (4) من القانون لتصبح كالتالي:

تتولى الجهة الحكومية التي يكلفها مجلس الوزراء بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للمواطنين بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية وقت صدور هذا القانون ومن غير تخصيص لكسور الأسهم على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة وعلى أن تقيد ولا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم لتلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من استلام عوائد الأسهم وأرباحها.

مادة ثالثا:

يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يعارض أحكام هذا القانون.

مادة رابعة:

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة خامسة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح: من حيث إن النص في المادة 152 من الدستور هو أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون لزمن محدود وان تكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة وما نصت عليه المادة 153 من الدستور من أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدود وكانت الثروات الطبيعية في البلاد تعد من الملكيات العامة والتي يتملك فيها المواطنون تلك الحقوق بالتساوي بينهم وإعمالا لتلك المبادئ وتماشيا مع نصوص المواد 17 و20 و21 من الدستور والتي جاءت جميعها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء المعيشي للمواطنين وحيث أن تلك الشركات هي شركات تنموية لها علاقة بالثروات وجميعها ملك الأمة فكان يقتضي إجراء ذلك التعديل.

العوضي استقبل سفير بلجيكا

العوضي مع السفير البلجيكي

استقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب كامل العوضي أمس سفير بلجيكا لدى دولة الكويت أندي ديتاي.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات خاصة في المجال البرلماني.

كما تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول مجمل التطورات الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

المعيوف يسأل عن الكلفة المالية لملف إنجازات الصانع

عبدالله المعيوف

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا إلى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع جاء فيه: أظهرت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المحلية تسلم وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية ملفا توثيقيا مصورا أعده موظفو وزارة العدل لإنجازات الوزير بحسب الصورة المتداولة والخبر المصاحب لها وفي هذا الشأن أرجو إفادتي بالآتي:

- نسخة من الملف التوثيقي المصور

- أسماء فريق إعداد الملف ومؤهلاتهم ومسمياتهم الوظيفية

- الأسلوب العلمي المتبع في كتابة التقرير أو توثيقه

- الكلفة المالية لإعداد هذا الملف التوثيقي المصور بالإضافة إلى أية تعاقدات مالية لطباعة هذا الملف التوثيقي المصور.

-يرجى تزويدي بكافة العقود التي أبرمتها وزارتا العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية مع مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية منذ شهر أكتوبر من عام 2014 حتى تاريخ توجيه هذا السؤال وكذلك الأسباب الداعية إلى توقيع هذه العقود فضلا عن كل الآليات المتبعة لاختيار مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية مع الجهات سابقة الذكر.

ما اجراءات حماية حصص المساهمين بعد وقف تداول أسهم الكويتية للاستثمار؟

الطريجي: ما مدى المسؤولية القانونية لخسائر الكويتية للمال؟

د. عبدالله الطريجي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح وجاء في نص السؤال:

- بشأن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الشركة الكويتية للمال.

- وفقا لتقرير ديوان المحاسبة للعام 2007-2008 ساهمت المؤسسة بمبلغ 25 مليون دولار أميركي بصندوقين عقاريين يهدفان للاستثمار العقاري بالولايات المتحدة الأميركية بناء على عروض مقدمة من الشركة الكويتية للمال بصفتها sponsor للصندوقين وتبين فيما بعد انه ليس للصندوقين كيان قانوني معلن وان الصندوقين يتكونان من شركتين مؤسستين في جزر الكايمان وهما شركتي:

- meridian real estate investment company (dept. co).

- meridian real estate investment company (equity).

- وتبين ان الشركة الكويتية للمال اختارت مدير الاستثمار شركة.

- meridian real estate management services) وقد بلغت فترة الاستثمار في الصندوق الاول سبع سنوات في الصندوق الثاني خمس سنوات بمبلغ 48 % في الصندوق الأول و65 % في الصندوق الثاني.

- يرجى توضيح اسباب وحجم خسارة المؤسسة في الصندوق الأول والصندوق الثاني والاجراءات القانونية التي تم اتخاذها كما يرجى تزويدي بنسخ عن كافة المراسلات بين المؤسسة والشركة الكويتية للمال.

- تحديد اسم جهة التدقيق والمتابعة من قبل مجلس ادارة المؤسسة والادارية التنفيذية ايضا وما الاجراءات التي اتخذتها المؤسسة منذ بدء مساهماتها في الشركة الكويتية للمال؟ مع تزويدي بكافة المستندات المتعلقة بالمساهمات سالفة الذكر.

- تحديد مدى المسؤولية القانونية للشركة الكويتية للمال نتيجة الخسائر التي تكبدتها المؤسسة.

- ما إجراءات المؤسسة القانونية والاستثمارية بعد تبين عدم وجود كيان قانوني للصندوقين الاستثمارين؟

- هل تسملت المؤسسة باقي مستحقاتها بعد عملية تصفية الصندوق الثاني وفي حالة النفيث يرجى تحديد اسباب عدم تحصيل المستحقات وفي حالة الايجاب يرجى تحديد قيمة اجمالي المستحقات التي تم تسلمها وتاريخها.

- توضيح سبب عدم تمثيل المؤسسة بمجلس ادارة الشركتين المكونتين للصندوقين بالرغم من تملك المؤسسة نسبة مؤثرة فيهما وهي مخالفة للنظم الأساسية.

- ما الموقف الذي اتخذته المؤسسة في ضوء نشوب نزاع قانوني بين رئيسي الشركة الكويتية للمال الحالي والسابق وكذلك ازاء الخلاف الذي نشب بين مدير الاستثمار والشركة الكويتية للمال الحالي والسابق وكذلك ازاء الخلاف الذي نشب بين مدير الاستثمار والشركة الكويتية للمال بسبب مطالبة المدير بحافز اداء بالمخالفة للتعاقد معه وتبين وجود خلاف رئيسي مجلس ادارة شركة المال الحالي والسابق كما جاء في بلاغ الى النيابة العامة ضد الرئيس السابق (قضية رقم 2008/4.2).

- هل تحملت المؤسسة أتعاب المحاماة وكذلك شركة التدقيق التي اختارتها شركة المال LEG Masaon ؟ ما تحديد قيمة اتعاب وتكاليف المحاماة والتدقيق ايضا؟

- هل ثمة انسجام وتطابق بين مساهمة المؤسسة في شركة المال مع السياسة والضوابط واللوائح الاستثمارية بالمقارنة مع كافة استثمارات المؤسسة؟

كما وجه الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة وجاء في نص السؤال

- أصدر مجلس مفوضي هيئة اسواق المال قرارا تحت رقم 3/2016 بتاريخ 20/1/2016 بإنهاء مدة الموافقة المبدئية للشركة الكويتية للاستثمار التي انتهت في 17/12/2015 مما ترتب عليه رفض طلب الشركة الكويتية للاستثمار الترخيص لها لمزاولة انشطتها: 1- كوسيط اوراق مالية. 2- أمين حفظ. 3- مراقب استثمار. 4- وكيل اكتتاب.

1- تحديد تاريخ اول كتاب لهيئة اسواق المال الى الشركة الكويتية للاستثمار المتعلق بتوفيق اوضاعها بالنسبة لنشاطي مدير محفظة الاستثمار ومدير نظام الاستثمار الجماعي وكافة المراسلات التي تمت بين الجهتين بهذا الخصوص. وتحديد تاريخ علم الهيئة العامة للاستثمار بالمراسلات والاجتماعات التي تمت بين الشركة الكويتية للاستثمار وهيئة اسواق المال. وما موقف الهيئة إزاء هذه التطورات التي آلت الى وقف نشاط الشركة.

- كم قيمة ونسبة ملكية حصة الهيئة العامة للاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار؟

- ما الاجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستثمار منذ علمها بتحفظات هيئة اسواق المال؟ مع تزويدي بجميع المراسلات والمستندات المتعلقة بذلك.

- تفسير وتحديد اسباب مماطلة وتقاعس الشركة الكويتية للاستثمار في الاستجابة لمتطلبات وشروط هيئة اسواق المال وكم عدد ومدد الفترات وتواريخها التي منحتها هيئة اسواق المال للشركة الكويتية للاستثمار من أجل تعديل وتوفيق اوضاعها وفقا لقانون هيئة اسواق المال؟

- متى تم مباشرة الشركة الكويتية للاستثمار اجراءات توفيق اوضاعها؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك.

- ما الاجراءات القانونية التي سيتم او تم اتخاذها بشأن حماية حصص المساهمين نتيجة وقف تداول اسهم الشركة الكويتية للاستثمار؟

- هل يسمح القانون لاستئناف الشركة الكويتية للاستثمار في العودة مباشرة الى التداول وادراج الشركة في سوق الاوراق المالية بعد توفيق اوضاعها؟ أم أن هناك فترة توقف ملزمة من نواحي قانونية.

- ما اثر قرار هيئة اسواق المال على المحفظة الوطنية التي تديرها الشركة الكويتية للاستثمار بصفتها المدير الرئيسي للمحفظة الوطنية؟

- ما الاجراءات القانونية والقرارات التي اتخذتها او ستتخذها الهيئة العامة للاستثمار في محاسبة ومسائلة الادارة التنفيذية للشركة الكويتية للاستثمار نتيجة التهاون بقانون وشروط هيئة اسواق المال والتقاعس في التقيد بالشروط والمتطلبات التي تم ابلاغ الشركة فيها منذ فترة؟

- كم قيمة المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار واسمه خلال العامين الماضيين؟

- كم عدد الدورات التي امضاها الرئيس التنفيذي بصفته رئيسا لمجلس الادارة وتاريخ التغيير وتعيينه رئيسا تنفيذيا للشركة الكويتية للاستثمار؟ مع توضيح أسباب التغيير الهيكلي والجدوى الاستثمارية.

- تحديد الانعكاس السلبي والضرر نتيجة وقف التداول للشركة الكويتية للاستثمار على خطوط الائتمان التي حصلت عليها الشركة.

- كم بلغ حجم قروض الشركة الكويتية للاستثمار المحلية والخارجية؟

- كم عدد ممثلي الهيئة في مجلس الادارة واسماؤهم ومسمياتهم الوظيفية في الشركة الكويتية للاستثمار وتاريخ تعيين كل عضو مدد دورات العضوية؟ وهل هناك تقارير دورية تم رفعها بالنسبة لنشاط وأداء الشركة وكذلك بالنسبة للتحفظات التي ابدتها هيئة اسواق المال العام؟ مع تزويدي بنسخ عن جميع التقارير والمستندات والمراسلات ذات الصلة.

- ما تقييم الهيئة العامة للاستثمار لانعكاسات واثر وقف نشاط الشركة الكويتية للاستثمار على وضع سوق الاوراق المالية؟ وما أثر إيقاف نشاط الشركة على محافظ العملاء وكذلك الصناديق الاستثمارية التي تديرها الشركة؟

- يرجى تزويدي بمحاضر اجتماعات مجلس ادارة الشركة الكويتية للاستثمار بخصوص شروط ومخاطبات هيئة اسواق المال التي لم تلتزم فيها الشركة الكويتية للاستثمار وكافة القرارات ذات الصلة.

- ما هو رأي البنك المركزي المناط به مراقبة شركات الاستثمار بشأن الاوضاع المالية للشركة الكويتية للاستثمار وفيما يتعلق بآخر ميزانياتها المالية وهل لديه اية ملاحظات بشأنها؟

عاشور: تعيينات نواب المدير العام للتطبيقي ترضيات

صالح عاشور

قال النائب صالح عاشور: نحمل وزير التربية مسؤولية تهميش الكفاءات والخبرات العلمية الموجودة وتخطيهم في تعيين نواب المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب دون تشكيل لجان للاختيار. وأضاف عاشور: اصبحت العملية مكشوفة ومجرد ترضيات وخضوع للضغوطات وبالمقارنة للأسماء المسربة للترشيح للمناصب خاصة قطاع التدريب يتبين وجود ظلم كبير ولو تم تمحيص الأسماء غير المرشحة وبمقارنة بسيطة بالسير الذاتية يتبين للمنصف أن هناك أكثر من كفاءة وأعلى شهادة وأكثر خبرة من الموجودين.

أبل: ما الجامعات المميزة المبتعث إليها الطلبة؟

د خليل أبل

وجه النائب د خليل أبل سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د بدر العيسى.

طالب فيه إفادته وتزويده بما يلي:

-قائمة تشمل أسماء الجامعات (المميزة) عالميا التي يتم ارسال الطلبة إليها في البعثات الدراسية في جميع دول العالم مع بيان يوضح كيفية تحديد هذه الجامعات على أنها مميزة وما المعيار المعتمد في تصنيفها على هذا الأساس؟

-هل هناك دول يتم ابتعاث الطلبة الكويتيين للدراسة بجامعاتها وليست مصنفة بدرجة (الجامعات المميزة) عالميا حسب المعايير المعتمدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى توضيح أسباب ابتعاثهم إليها وما المبررات التي استندت إليها وزارة التعليم العالي في ذلك؟

-هل هناك دول فيها جامعات مميزة ولا يتم الابتعاث إليها؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى التسبيب؟

طنا: ما ضوابط تقديم المساعدة المالية للكويتيات؟

محمد طنا

قدم النائب محمد طنا سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح.

وجاء في نص السؤال:

-ما الضوابط والشروط لتقديم المساعدة المالية للكويتيات المتزوجات من غير كويتي؟

- ما التعهدات التي توقع عليه المستحقة للمساعدة؟ مع تزويدي بنسخة من التعهد؟

- لماذا تم إلغاء بدل الإيجار وعلاوة الأولاد من الكويتيات المستحقات للمساعدة؟

المجلس أدرجها على جدول أعمال جلسة الغد

«الدستور» تنشر نص التعديلات على مشروع قانون البلدية كما اعتمدها مجلس الوزراء

مجلس الوزراء اعتمد تعديلات على قانون البلدية وينتظر رد المجلس

حصلت «الدستور» على نسخة من التعديلات على مشروع قانون البلدية والتي اعتمدها مجلس الوزراء على قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005.

وفيما يلي نص مشروع القانون:

مادة أولى: يستبدل بنصوص المواد 2 و3 و6 و9 و12 و17 و19 و27 و34 و35 و36 و37 و39 و40 من القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار اليه النصوص التالية:

المادة 2: تعمل البلدية على رسم السياسة العمرانية وتنفيذها وتطويرها وابراز الطابع الكويتي والاسلامي والمحافظة على التراث المعماري وابرازه بصورة متطورة تتوافق مع الطابع الحضاري للبلاد وفقا لتوجيهات المخطط الهيكلي العام للدولة كما تعمل على توفير الخدمات البلدية للسكان وتتولى على وجه الخصوص مسح الأراضي وتنظيم المدن والضواحي والمناطق والجزر وإقرار مخططاتها الهيكلية والمحافظة على الراحة والنظافة العامة السكانية وفقا للاختصاصات المقررة لها في هذا الشأن. ومع مراعاة احكام القانونين رقمي 33 لسنة 2000 و39 لسنة 2002 المشار اليهما تتولى البلدية الاعمال المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون التسجيل العقاري الخاصة بمعاينة العقارات ومسحها وتحديدها وعمل رسوماتها وحساب مسطحاتها على ألا تجاوز حدود هذه العقارات ما هو منصوص عليه في وثائقها الرسمية ولا تبدل مخططاتها الا بموافقة اصحاب العلاقة او بناء على احكام قضائية نهائية ما عدا الاراضي المملوكة للدولة.

المادة 3: يتألف المجلس البلدي من:

أ - عشرين عضوا ينتخبون وفقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة على أن ينتخب عضوان عن كل دائرة من الدوائر العشر المبينة في الجداول التي تصدر بمرسوم.

ب - أحد عشر عضوا يعينون بمرسوم.

ويشترط في الأعضاء المنتخبين والمعينين بالإضافة إلى الشروط اللازمة لعضوية مجلس الأمة أن يكونوا حاصلين على مؤهلات جامعية أو ما يعادلها.

ولكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها.

ويكون لكل دائرة جدول انتخاب دائم أو أكثر تحرره لجنة أو لجان مؤلفة من وزارة الداخلية تشكل بقرار من وزير الداخلية.

وتسري احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار اليه على كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

المادة 6: ينعقد الاجتماع الاول برئاسة اكبر الأعضاء سنا لحين انتخاب المجلس في اول جلسة له ولمثل مدته رئيسا له ونائبا للرئيس.

ويؤدي العضو أمام المجلس في جلسة علنية قبل ممارسة اعماله اليمين التالية: أقسم بالله العظيم ان أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن مصالح الشعب وأمواله وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق.

المادة 9: إذا خلا مقعد عضو شغل هذا المقعد بالطريقة المقررة لشغله ويجب اجراء الانتخابات او التعيين بحسب الاحوال خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان ذلك الخلو ويكمل العضو الجديد مدة سلفه ولا يتم شغل المقاعد الشاغرة إذا كانت المدة الباقية لا تجاوز ستة أشهر إلا إذا زادت المقاعد الشاغرة على عشرة مقاعد.

المادة 12: يختص المجلس البلدي وفي اطار الخطة العامة للدولة والميزانية المعتمدة بالمسائل الآتية:

1 - إقرار اللوائح المتعلقة بالأنشطة والخدمات البلدية واللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المجلس البلدي وفقا للاختصاصات المقررة له في هذا القانون وعلى وجه الخصوص اللوائح الآتية:

أ - تنظيم أعمال البناء ويجب ان تتضمن لوائح البناء المنظمة للعقارات الاستثمارية والتجارية ومن في حكمها شروطا خاصة بتوفير العدد المطلوب كاملا من مواقف السيارات داخل حدودها يحسب وفقا للانشطة والاستعمالات المقامة في تلك العقارات.

ب - تنظيم مزاولة المهن للمكاتب والدور الهندسية المحلية المتعلقة بشؤون البناء.

ج - النظافة العامة السكانية وفقا للاختصاصات المقررة للبلدية.

د - اشغال الطرق العامة والميادين والارصفة والساحات.

هـ - زراعة الساحات المملوكة للدولة الملاصقة لبيوت السكن الخاص والنموذجي.

و - إقامة المظلات الخاصة بمواقف السيارات للسكن الخاص والنموذجي والجهات الحكومية والخاصة.

ز - تنظيم اجراءات الجنائز والدفن ونقل الموتى والإشراف على المقابر.

ح - القواعد الخاصة بحقوق الملكية والانتفاع والارتفاق بالأراضي والطرق الخاصة المستقطعة من العقارات سواء كانت هذه الطرق نافذة أو غير نافذة بما لا يتعارض مع القوانين.

ط - القواعد الخاصة بالبت في الخلافات العقارية بين البلدية وذوي الشأن فيما يتعلق بالزيادة أو النقص في العقارات والأراضي عن مضمون وثائق التملك الرسمية الخاصة بها او تداخلها مع املاك الدولة.

ي - تصنيف وترخيص ومراقبة مقاولي البناء والهدم.

ك - فرض رسوم مقابل خدمات البلدية أو الانتفاع بمرافق البلدية او تعديلها او الغائها.

ل - وضع اللوائح الخاصة بتنظيم اعمال المجلس البلدي.

ويصدر الوزير المختص اللوائح المشار اليها في البند (1) بعد إقرارها من المجلس البلدي.

2 - مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية وذلك وفق لأحكام هذا القانون.

3 - اقتراح لائحة فرز ودمج القسائم المنظمة بجميع انواعها تمهيدا لاصداره بمرسوم.

4 - تقرير المشروعات ومواقعها عمرانيا وتجميل المدن والقرى والضواحي والمناطق والجزر والطرق والشوارع والميادين وتوسعتها.

5 - تقرير المنفعة العامة وفقا للأوضاع التي تقررها احكام قانون نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة.

6 - تقرير إنشاء المدن والقرى والضواحي والمناطق والجزر والطرق والشوارع والميادين والاسواق والمسالخ والمقابر.

7 - ابداء الرأي مقدما في كل التزام او احتكار موضوعه استغلال مرفق عام في حدود اختصاص البلدية.

8 - مناقشة مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة ومشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.

9 - النظر في الاقتراحات التي تقدم في شأن من شؤون البلدية واصدار قراراته او توصياته بشأنها.

10 - تقرير مخططات المناطق وتحديد استعمالات الاراضي واستحداث وتنظيم المناطق السكنية والاستثمارية والتجارية والصناعية وغيرها بما يتفق مع المخطط الهيكلي العام للدولة.

11 - ابداء الرأي في مشروع المخطط الهيكلي العام للدولة تمهيدا لاصداره بمرسوم.

12 - تقرير تنظيم وتوزيع القطع التنظيمية وضم واقتطاع الجيوب والزوائد المترتبة على التنظيم واقرار مشروعات تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وفقا للاوضاع والاجراءات التي يحددها المجلس البلدي.

13 - قبول التبرعات غير المشروطة لانشطة البلدية بعد موافقة مجلس الوزراء.

14 - اقتراح لائحة انظمة السلامة للافراد والممتلكات والمرافق العام وموارد الثروة العامة تمهيدا لاصدارها بمرسوم وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1978 المشار اليه.

15 - تسمية المدن والضواحي والمناطق ويجوز اطلاق اسماء الاشخاص على الطرق والوشارع والميادين وفقا للضوابط والقواعد التي يضعها مجلس الوزراء.

ويجب ان يلتزم المجلس البلدي عند الموافقة على طرح مشروعات على املاك الدولة العقارية بأحكام المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 والقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار اليهما.

ولا يجوز للمجلس اصدار قراراته في الموضوعات المعروضة عليه الا بعد دراستها من الجهاز التنفيذي وعلى الجهاز التفنيذي رفع الدراسة المشار اليها للمجلس في مدة لا تجاوز تسعين يوما من تاريخ اخطاره كتابة بطلب الدراسة وللوزير المختص منح مهلة اضافية متى وجدت مبررات لذلك ويلتزم المجلس باصدار قراراته في المواضيع المحالة اليه خلال 90 يوما من تاريخ رفع دراسة الجهاز له فإن انتهت المدة من دون ان يصدر المجلس قراره يصدر الوزير قراره بشأنها ويعتبر نهائيا.

مادة 17: يكون للمجلس البلدي امانة عامة تختص بتقديم الدعم الفني والاداري له وعلى وجه الخصوص الاعداد والتحضير لاجتماعاته ولجانه وحضورها وتسجيل محاضرها وارشفتها وتنظم الامانة العامة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس البلدي ويتضمن هذا القرار الاحكام التفصيلية لاعمالها واختصاصاتها.

ويرأس الامانة العامة تحت اشراف رئيس المجلس امين عام بدرجة وكيل وزارة يعاونه عدد من الوكلاء المساعدين يرشحهم رئيس المجلس البلدي.

ويسأل الامين العام عن شؤون الامانة العامة وموظفيها ويكون له بالنسبة لموظفي الامانة العامة اختصاصات وكيل الوزارة ويحضر جلسات المجلس العلنية ويجوز بموافقة المجلس ان يحضر جلساته السرية وله ان يحضر اجتماعات اللجان بناء على طلبها.

المادة 19: يعتبر العضو غائبا اذا انصرف نهائيا من جلسة المجلس البلدي او احدى لجانه من دون اذن من الرئيس وللمجلس ان يعتبر مستقيلا كل عضو تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية او ست جلسات متفرقة من دون عذر مقبول.

ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع اقوال العضو او اثبات غيابه عن الجلسة التي حددت لسماع اقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو اليها. ولا يستحق العضو اي مستحقات مالية عن فترة غيابه.

المادة 27: يتولى مدير عام البلدية تحت اشراف الوزير المختص ادارة الجهاز التنفيذي طبقا لهذا القانون والقوانين الاخرى ذات العلاقة ويتولى على وجه الخصوص الامور التالية:

1 - تنفيذ قرارات المجلس البلدي.

2 - دراسة الموضوعات التي تعرض على المجلس البلدي.

3 - اعداد مشروع المخطط الهيكلي العام للدولة في حدود الاختصاصات المقررة للبلدية وعرضه على الجهات المختصة وتنفيذه بعد اقراره وصدور المرسوم الخاص به.

4 - اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي وعرضها على المجلس البلدي.

التتمة ص09

يشترط في الأعضاء بالإضافة إلى الشروط اللازمة لعضوية مجلس الأمة حصولهم على مؤهلات جامعية

زيادة أعضاء المجلس البلدي إلى 31 عضوا منهم 20 بالانتخاب و11 بالتعيين

الحكومة تطالب بزيادة عدد أعضاء المجلس البلدي

تتمة المنشور ص08

5 - اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على صحة السكان وسلامتهم وراحتهم في حدود اختصاص البلدية والعناية بوجه خاص بالامور التالية:

أ - اعمال تنظيف المدن والشوارع والطرق والميادين والساحات والارصفة ونقل النفايات.

ب - هدم المباني الآيلة للسقوط أو إصلاحها وفق اللوائح المنظمة لها.

ج - منح الموافقات التنظيمية مع مراعاة اختصاصات الجهات الأخرى وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لها.

د - إصدار رخص المكاتب والدور الهندسية المحلية المتعلقة بشؤون البناء والإشراف عليها.

هـ - إصدار رخص البناء ويجوز للبلدية الترخيص للإدارات الهندسية المختصة بشؤون البناء في الجهات الحكومية والدور الاستشارية المختصة بشؤون البناء في القطاع الخاص إصدار هذه الرخص وفقا للشروط والضوابط التي تحددها البلدية.

و - إصدار التراخيص الخاصة بزراعة الساحات المملوكة للدولة الملاصقة لبيوت السكن الخاص والنموذجي.

ز - إصدار التراخيص الخاصة بمظلات مواقف السيارات للسكن الخاص والنموذجي والجهات الحكومية والخاصة.

ح - تنظيم الجنائز والدفن ونقل الموتى والاشراف على المقابر.

ط - تصنيف وترخيص مقاولي البناء والهدم وفقا للائحة التي يصدرها المجلس البلدي.

6 - عرض التقرير السنوي عن أعمال الجهاز التنفيذي على المجلس البلدي خلال الشهور الثلاثة الأولى من كل سنة مالية جديدة.

المادة 34: مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب كل من أقام من دون ترخيص أو جاوز عدد الأدوار المرخص بها بالحبس لمدة لا تجاوز ستة أشهر وبالغرامة والعقوبات الأخرى المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة حسب الأحوال.

وفيما عدا ما تقدم تحدد المراسيم واللوائح المشار إليها في هذا القانون العقوبات التي توقع على من يخالف أحكامها بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار.

واستثناء من العقوبات المنصوص عليها في الفترة السابقة ويجب ألا تقل الغرامة عن ألف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار مع إزالة المخالفة ورد الشيء إلى أصله لكل متر مربع بناء أو استعمال مخالف للوائح المرعية في المباني الاستثمارية والتجارية والصناعية والحرفية والخدمية.

ولا تقل الغرامة عن ألف دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار مع ازالة المخالفة ورد الشيء إلى اصله عن كل متر مربع بناء أو استعمال مخالف في مباني السكن الخاص والنموذجي وما في حكمها.

ويجوز أن تتضمن لوائح البناء بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والإزالة ورد الشيء إلى أصله عقوبة الغلق المؤقت أو النهائي وسحب الترخيص نهائيا أو وقفه لمدة معينة.

كما يجوز أن تتضمن المراسيم واللوائح المشار إليها بالفقرة الثانية من هذه المادة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة عقوبة الغلق المؤقت والنهائي أو وقف الترخيص لمدة معينة أو سحبه نهائيا والإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة ورد الشيء إلى أصله حسب الأحوال.

ويجب على المالك تنفيذ حكم الإزالة ورد الشيء إلى أصله على نفقته الخاصة وفي حالة عدم قيامه بتنفيذ حكم الإزالة خلال المدة التي تحددها البلدية تتولى البلدية إزالة المخالفة على نفقة المالك.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات كل من المقاول أو المهندس المشرف على تنفيذ أعمال البناء المسندة إليه بطريق الغش مما يؤدي إلى هلاك البناء كليا أو جزئيا وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تجاوز خمس عشرة سنة إذا أدى ذلك إلى حدوث وفاة أو إصابة احد الأشخاص.

المادة 25: يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن 10 دنانير ولا تزيد على 100 دينار عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم من ازالة أو تصحيح الأعمال أو الهدم أو الترميم أو التجميل أو رد الشيء إلى اصله وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها البلدية لتنفيذ الحكم وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات وتبدأ المدة المقررة للتنفيذ على المالك الجديد من تاريخ انتقال الملكية إليه وتطبق في شأن المالك الجديد الأحكام الخاصة بتلك الغرامة .

المادة 26: يكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات وفقا لأحكام هذا القانون والمراسيم واللوائح الصادرة تنفيذا له حق دخول جميع الأماكن والمحلات العامة لضبط المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها إلى الجهة المختصة.

ولهم إذا توافرت دلائل قوية على ارتكاب مخالفات بالسكن الخاص أو ما في حكمه تحرير تقرير بما أسفرت عنه تحرياتهم تخطر به جهة التحقيق بواسطة مدير عام البلدية أو من يفوضه لطلب الإذن بدخول تلك المساكن فإذا تأكد لجهة التحقيق أن الضرورة تقتضي منح الإذن بالدخول تأذن كتابة بذلك وللموظف المختص تحرير محضر بالمخالفات وإحالتها إلى الجهة المختصة ولهم في جميع الأحوال أن يستعينوا بأفراد القوة العامة.

ويجوز لمدير عام البلدية او من يفوضه عند الضرورة ان يصدر قرارا بغلق المحل او المنشأة المخالفة في الأحوال التي يجوز فيها الحكم بالغلق واتخاذ ما يلزم من إجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية لوقف الترخيص بصفة مؤقتة أو سحبه نهائيا بحسب الأحوال.

ولمدير عام البلدية او من يفوضه اتخاذ ما يلزم من إجراء بالتنسيق مع الجهات المعنية لقطع التيار الكهربائي والماء عن العقارات المخالفة بأنواعها لحين صدور حكم نهائي في الدعوى أو قرار من الجهات القضائية المختصة بهذا الشأن.

ويحظر على الجهات المختصة بالبلدية اصدار شهادة اوصاف بناء وكتب مسح وتحديد للعقارات المخالفة للائحة البناء.

المادة 37: يجوز قبول طلب الصلح من المخالف فيما يتعلق بالأفعال المخالفة للوائح البلدية التي تقل الغرامة المقررة لها عن ألف دينار وعلى محرر المحضر بعد مواجهة المخالف بالمخالفة ان يعرض عليه الصلح فيها ويثبت ذلك في محضره وعلى المخالف الذي يرغب في الصلح ان يدفع خلال 30 يوما من تاريخ عرض الصلح عليه الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة المنسوبة إليه مع الرسوم والمصروفات المستحقة للبلدية ويترتب على الصلح حفظ محضر المخالفة او انقضاء الدعوى الجزائية صلحا وتسوية كافة آثارها حسب الاحوال.

المادة 39: في حالة حل المجلس تطبيقا لأحكام المادة السابقة تتولى اختصاصاته لجنة يشكلها مجلس الوزراء تصدر بمرسوم من ذوي الرأي والخبرة والأمانة وذلك لحين تشكيل المجلس الجديد ولا يشمل اختصاص هذه اللجنة تقرير المنفعة العامة.

المادة 40: مع عدم الإخلال بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 34 مكررا يستمر العمل بالمراسيم واللوائح المعمول بها وفقا لأحكام المادة (34) من القانون 5 لسنة 2005 قبل تعديلها وعلى الجهات المختصة تعديل هذه المراسيم واللوائح وفقا لأحكام هذا القانون وإصدارها خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

مادة ثانية: يضاف الى القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار إليه مادتان برقمي 6 مكررا و34 مكررا نصهما كالتالي:

مادة 6 مكررا: تقدم طلبات الترشيح لمنصبي رئيس المجلس ونائبه الى رئيس السن.

ويكون انتخاب الرئيس ونائب الرئيس بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فإذا لم تتحقق تلك الأغلبية أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين أكثر الأصوات فإذا تساوى كلاهما في عدد الأصوات تجرى القرعة بينهما لتحديد الفائز وإذا شغر مقعد أحدهما انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته ويجب اجراء الانتخاب في أول جلسة للمجلس تالية لإعلان قرار خلو مقعد الرئيس أو نائبه.

مادة 34 مكررا: مع مراعاة أحكام المادة 34 من هذا القانون يعاقب من تثبت مسؤوليته من اصحاب المكاتب او الدور الاستشارية الهندسية او المهندسين او المشرفين او المقاولين او تابعيهم عن إقامة مبان من دون ترخيص او الاشراف على تنفيذها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سنتين وللمحكمة ان تقضي على العائد بأكثر من الحد الأقصى المقرر في تلك المادة بشرط الا تجاوز عقوبة الحبس ضعف هذا الحد.

مادة ثالثة: تلغى المادة 26 من القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار إليه.

مادة رابعة: تنقل الاختصاصات التالية من البلدية الى كل من:

1 - ينقل الى وزارة التجارة والصناعة اختصاص الاشراف والمراقبة على التالي:

أ - الاسواق العامة

ب - المحلات العامة والمقلقة للراحة والمضرة للصحة العامة.

ج - الاعلان في الاماكن العامة ماعدا الاعلانات الاستدلالية.

د - الباعة المتجولون.

2 - ينقل الى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية اختصاص الاشراف والرقابة على اسواق الاسماك والطيور والدواجن والحيوانات.

3 - ينقل الى الهيئة العامة للطرق والنقل اختصاص الاشراف والرقابة على الاعلانات الاستدلالية.

وتستمر الوحدات الادارية والرقابية والفنية التي تتولى حاليا الاختصاصات المنقولة اعمالا لحكم الفقرة السابقة في مزاولة المهام المنوطة بها تحت اشراف البلدية لحين صدور قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالشؤون البلدية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بنقل الوحدات الى الوزارات والهيئات التابعة إليها.

على ان يصدر المرسوم والقرار المشار إليهما في الفقرتين السابقتين خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة خامسة: يستمر العمل بالجداول المرافقة للقانون رقم 5 لسنة 2005 لحين صدور المرسوم المشار إليه في البند (أ) من المادة 3 من هذا القانون.

مادة سادسة: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويستمر المجلس بتشكيله الحالي في القيام باختصاصاته المقررة في هذا القانون حتى انتهاء مدته.

أسئلة نيابية بشأن صدور اللائحة التنفيذية لقانون الشراكة العامة بين القطاعين العام والخاص

30 سؤالا جديدا من 14 نائبا في جلسة الثلاثاء

أدرج على جدول اعمال جلسة 9 فبرايرالجاري 30 سؤالا جديدا من 14 نائبا الى 12 وزيرا حيث قدم النائب د.عبدالله الطريجي 7 أسئلة الى 4 وزراء يليه النائب د.يوسف الزلزلة حيث قدم 5 أسئلة الى 5 وزراء ثم النواب صالح عاشور وعبدالله المعيوف وعادل الجارالله واحمد القضيبي وخليل ابل ومحمد طنا حيث قدم كل واحد منهم سؤالين وقدم النواب فيصل الكندري ود.احمد مطيع وخليل الصالح وراكان النصف وحمدان العازمي وماجد موسى سؤالا واحدا لكل منهم.

وقد تنوعت الأسئلة ما بين صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة العامة بين القطاعين العام والخاص وإنجازات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمكافأة السنوية للعاملين في الجريدة الرسمية الكويت اليوم وإنهاء ندب بعض المديرين بالتكليف في قطاع الشؤون الهندسية و لائحة تنظيم العمل النقابي وأسماء أعضاء لجنة تخصيص قسائم الصلبوخ في الهيئة العامة للصناعة ومخالفات القطاع النفطي.

د.يوسف الزلزلة

د.عبدالله الطريجي

صالح عاشور

اللائحة التنفيذية

وجه النائب د.عبدالله الطريجي 7 اسئلة الى 4 وزراء منها 4 اسئلة الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والنفط بالوكالة عن صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة العامة بين القطاعين العام والخاص وقيام العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار في عام 2014 ببيع عقار كويتي في ألمانيا بسعر 9 ملايين يورو بينما قيمته الحقيقية في 2008 ما يقارب 22 مليون يورو وهل تلقت وزارة المالية بلاغا شفهيا أو كتابياً عن أي ممارسات بالاستيلاء على المال العام بغير وجه حق في الهيئة العامة للاستثمار أو الشركات التابعة لها بصورة مباشرة أو غير مباشر والشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات ووجه سؤالا الى وزير التجارة والصناعة عن مدى صحة قيام السيد وكيل الوزارة بتوجيه كتاب لديوان الخدمة المدنية بشأن استحداث عدد (2) مراقبة جديدة لمكتبه وذلك على عكس توجه الدولة وصدور قرار مجلس الوزراء بعدم استحداث أي زيادات بالهياكل التنظيمية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية كما وجه سؤالا الى وزير التربية والتعليم العالي عن إنجازات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووجه سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والكهرباء والماء عن إعداد المراسيم بقوانين.

المكافأة السنوية

وجه النائب د.يوسف الزلزلة 5 اسئلة الى وزراء الاعلام والشباب والتجارة والصناعة والمالية والنفط والمواصلات والبلدية والاشغال والامة فسأل وزير الاعلام والشباب عن قيمة المكافأة السنوية للعاملين في الجريدة الرسمية الكويت اليوم وسبب إصدار قرارات بإنهاء ندب بعض المديرين بالتكليف في قطاع الشؤون الهندسية وقطاع الشؤون الإدارية وسأل وزير التجارة والصناعة عن اسباب صدور القرارالوزاري رقم 346 لسنة 2015 بشأن لجنة القيد الخاص بمراقبي الحسابات برئاسة وكيل الوزارة وسأل وزير المواصلات والبلدية عن قرار إنهاء عقد كابتن طيار في الخطوط الجوية الكويتية أمضى 22 عاماً في الخدمة وهل قام مدير دائرة العمليات باستدعاء الموظف للوقوف والاطلاع على ما لديه من أسباب قبل قرار إنهاء خدماته وسأل وزير الاشغال والامة عن الاسباب الرئيسية المسببة لتطاير الحصى بعد هطول الامطار في السنة الماضية والحالية.

تشكيل لجنة

وجه النائب صالح عاشور سؤالين منها سؤال الى وزير الداخلية عن موظف يعمل بالإدارة العامة للتحقيقات مصري الجنسية تم ترقيته من رئيس تحقيق (ب) إلى رئيس تحقيق (أ) دون قرار من الوزير ووجه سؤالا الى وزير التربية والتعليم العالي عن قرار تشكيل لجنة اختيار الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والشروط المطلوبة لشغل هذا المنصب.

لائحة تنظيم العمل النقابي

وجه عادل الجارالله سؤالين الى وزير الشؤون الاجتماعية والتخطيط والتنمية عن قرار الهيئة العامة للقوى العاملة رقم 1470 / 2015 بشأن لائحة تنظيم العمل النقابي و الأسباب والمبررات التي أدت الى امتناع الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهمه الأمر للمجلس التنفيذي الجديد المنتخب للاتحاد العام لعمال الكويت.

شركة صحارى الكويت

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالين منها سؤالا الى وزير الاعلام والشباب عن طبيعة العلاقة التعاقدية بين نادي الصيد والفروسية وشركة صحارى الكويت وهل شركة صحارى الكويت تملك مشروع مروج في منطقة صبحان ووجه سؤالا الى وزير العدل والاوقاف عن الاسماء المرشحة من الامانة العامة للاوقاف لشغل وظيفة الامين العام للاوقاف.

قسائم الصلبوخ

وجه النائب أحمد القضيبي سؤالين الى وزير التجارة والصناعه عن تراخيص استيراد الصلبوخ والأسس القانونية التي على ضوئها الغي وزير التجارة سحب عدد 4 قسائم صلبوخ وكشف بأسماء أعضاء لجنة تخصيص قسائم الصلبوخ في الهيئة العامة للصناعة وهل يحق للوزير إستقبال التظلمات من قرارات لجنة تخصيص قسائم الصلبوخ أو اتخاذ قرار بمنح او سحب قسائم الصلبوخ منفردا.

لجنة الترقيات

وجه النائب خليل أبل سؤالين الى وزير التربية و التعليم عن اللائحة الخاصة بالترقيات بالأقسام العلمية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ونسخة من قرار تشكيل أعضاء لجنة الترقيات الخاصة بقسم تكنولوجيا التعليم ووجه سؤالا الى وزير الصحة عن بيانات تتعلق بوظيفة احد القانونيين في إدارة الشؤون الإدارية بالوزارة وما يتعلق ببيانات متكاملة للموظفين الكويتيين وغير الكويتيين الحاصلين على شهادات جامعية (ليسانس الحقوق والسياسة) في شأن خطة الإحلال.

خطط التنمية

وجه النائب محمد طنا سؤالين منها سؤال الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل و التخطيط عن أسماء الشركات والأفراد ممن يوجد لديهم كفالات وإقامات لأكثر من 500 عامل وهل لدى هذه الشركات مناقصات كبيرة كمشروع خطط التنمية ووجه سؤالا الى وزير التجارة والصناعة عن أسماء أصحاب جميع قسائم الصلبوخ

مخالفات القطاع النفطي ولائحة تنظيم العمل النقابي والترقيات وقسائم الصلبوخ محاور أسئلة النواب

الصناعية المسحوبة وهل تم نشر القرار الصادر بسحب القسائم المذكورة بالجريدة الرسمية الكويت اليوم.

مخالفات القطاع النفطي

وجه النواب فيصل الكندري ود.احمد مطيع وخليل الصالح وراكان النصف وحمدان العازمي وماجد موسى سؤالا واحدا لكل منهم فسأل الكندري وزير المالية والنفط عن جميع النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق التي شكلها وزير النفط السابق برئاسته للنظر فيما أورده ديوان المحاسبة حول ملاحظات ومخالفات القطاع النفطي وسأل مطيع وزير العدل والاوقاف عن السند القانوني لاستبعاد خريجي كلية الشريعة من التعيين في وظيفة وكيل نيابة بوزارة العدل مع التزويد ببيان شامل بعدد القضاة ووكلاء النيابة من خريجي الشريعة منذ صدور قانون تنظيم القضاء وحتى تاريخه وسأل الصالح وزير الاشغال والامة عن أسماء جميع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية للذين مازالوا بالخدمة وحصلوا على مؤهلات علمية من خارج الكويت وسأل النصف وزير المالية والنفط عن الإجراءات المتبعة لدى وزارة المالية بشأن حصر الشركات المستحق عليها الرسوم التي تفرضها الدولة وسأل حمدان العازمي وزير التربية والتعليم العالي عن اصدار قرار بتشكيل لجنة لاختيار رئيس قسم التربية البدنية والرياضية بكلية التربية الأساسية وما مدى صحة صدور حكم قضائي نهائي بإلغاء قرار تعيين رئيس القسم الحالي من منصبه وسأل موسى وزير الاشغال وشؤون الامة عن مدى صحة تعاقد الهيئة العامة للبيئة مع إحدى الشركات لتتولى القيام بالإعلانات الخاصة بالهيئة.

الاسئلة المدرجة على جدول أعمال جلسة 9 فبراير

م	النائب	عدد الاسئلة
1	عبدالله الطريجي	7
2	يوسف الزلزلة	5
3	صالح عاشور	2
4	عادل الجارالله	2
5	عبدالله المعيوف	2
6	أحمد القضيبي	2
7	محمد طنا	2
8	خليل أبل	2
9	فيصل الكندري	1
10	راكان النصف	1
11	احمد مطيع	1
12	خليل الصالح	1
13	حمدان العازمي	1
14	ماجد موسى	1
	الإجمالي	30

الاجوبة المدرجة على جدول أعمال جلسة 9 فبراير

الوزارة	اجمالي الاجوبة
التربية والتعليم العالي	16
العدل والأوقاف	5
المواصلات والبلدية	4
المالية والنفط	4
الأشغال وشؤون الامة	3
الداخلية	1
الشؤون الاجتماعية والتخطيط	1
التجارة والصناعة	1
الدولة والكهرباء والماء	1
الخارجية	1
الاجمالي	37

37 جوابا جديدا لـ 10 وزراء

أدرج في كشف الاجوبة الوارد في بند الاحالات على جدول اعمال جلسة الثلاثاء 9 نوفمبر الجاري 37 جوابا جديدا لـ 10 وزراء منها 16 جوابا لوزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى و5 اجوبة لوزير العدل والاوقاف يعقوب الصانع و4 أجوبة لكل من وزراء المواصلات والبلدية والمالية والنفط و3 أجوبة لوزير الاشغال وشؤون الامة د.علي العمير وجواب واحدا لكل من وزراء الداخلية والخارجية والتجارة والصناعة والدولة لشؤون مجلس الوزراء والكهرباء والماء والشؤون الاجتماعية والعمل والتخطيط.

أدرجت على جدول أعمال جلسة غد الثلاثاء

11 اقتراحا برغبة لـ 6 نواب

جانب من إحدى جلسات المجلس

11 اقتراحا برغبة قدمها 6 نواب وادرجت على جدول جلسة اعمال غد الثلاثاء وتضمنت اقتراحات في الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والبيئية والخدماتية وتنوعت فيما بين تشكيل لجنة لدراسة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية واعادة صياغة معايير تصنيف الاعاقة وتشخيصها وتخصيص أرض لصفاة الإبل ومرابطها في منطقة رحية وإنشاء فرع لبنك الائتمان في بعض المناطق وتوسعة شوارع وزيادة المكافأة التشجيعية وبدل طبيعة العمل للكويتيين افراد الهيئة التمريضية بوزارة الصحة وتطوير الجزر الكويتية واستغلالها كواجهة سياحية وفيما يلي الاقتراحات برغبة بالتفصيل:

- قدم النائب عسكر العنزي 3 اقتراحات برغبة في شأن الحاق إدارة الشؤون القانونية في كل الوزارات مباشرة تحت إدارة مكتب كل وزير والسماح لكل العاملين فيها من المختصين بمراقبة عقود الوزارة المبرمة مع القطاع الخاص وغيره بالتواصل مع الوزير مباشرة في شأن اي ملاحظة او تجاوز إداري أو مالي في العقود المبرمة بين الوزارة والقطاع الخاص وتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني المالية بقضايا الشباب لدراسة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار الخطيرة للمخدرات والمؤثرات العقلية على صحتهم ومستقبلهم ووضع الحلول الكفيلة لمنع انتشار هذه الافات التي تهدد مستقبل الشباب وايجاد خطة مشتركة بين الجهات المعنية لمحاربتها والحد منها واعادة صياغة معايير تصنيف الاعاقة وتشخيصها بمشاركة الجهات العاملة بمجال الاعاقة والتخفيف من الشروط والضوابط للحصول على الامتيازات وايقاف المدارس غير المرخصة لتعليم وتدريب المعاقين وفصل ملفات الابناء المعاقين كلا على حدة واعطاؤهم رواتبهم كأقرانهم دون تخفيض واستثناء البدون حسب مادة (2) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة واعطاؤهم المساعدات المالية وتقديم الخدمات.

- قدم النائب محمد طنا 3 اقتراحات برغبة في شأن تخصيص أرض لصفاة الإبل ومرابطها في منطقة رحية ان تكون هذه الارض بأجور رمزية تحددها وزارة المالية وأن يسمح لرب الأسرة بالإنابة عن أسرته في حال تجديد البطاقة الامنية مع توقيعه على تعهد بوجود الشخص المعني داخل البلاد وأن يتم ربط إجراء تجديد البطاقة بإدارة المنافذ إلكترونيا بحيث يتم تجديد البطاقة للمراجع بسهولة ويسر وتخصيص أرض لحراج السيارات بالقرب من الدائري السابع مع مراعاة أن تكون مجهزة بخدمات الفحص الفني والمرور وأفرع للبنوك المحلية ويكون استئجار المساحات في الحراج بأسعار تحدد بقرار من وزير المالية وأن تكون الأولوية في تخصيص المساحات للمتقاعدين وأبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية.

- قدم النائب د. أحمد مطيع اقتراحين اثنين برغبة بالاستعجال في إنشاء فرع لبنك الائتمان متكامل الخدمات في مدينة صباح الاحمد السكنية وقيام بنك الائتمان الكويتي بزيادة قيمة دفعات القرض الإسكاني وتقليل عدد هذه الدفعات لقاطني مدينة صباح الاحمد.

- قدم النائب صالح عاشور اقتراحا برغبة بتوسعة شارع ناصر المبارك المعروف بشارع المدارس بمنطقة الرميثية ليتحول من حارتين إلى ثلاث حارات.

- قدم النائب مبارك الخرينج اقتراحا برغبة في شأن زيادة المكافأة التشجيعية وبدل طبيعة العمل الحالية بنسبة 50 % للكويتيين افراد الهيئة التمريضية العاملين بوزراة الصحة.

- قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا برغبة في شأن تطوير الجزر الكويتية وتحويلها الى واجهة حضارية واقتصادية وسياحية حديثة والاستثمار في القطاع السياحي وليكون بكافة مقوماته احدى ركائز الاقتصاد الكويتي بما يحقق اعلى العوائد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكويت والتوسع في المشروعات السياحية وتوفير الاراضي وتطوير البنية التحتية للمشاريع القائمة وتفعيل وتحديث الاستراتيجية الوطنية للسياحة وانشاء كيان مستقل للسياحة يتولى ادارتها والاشراف على برامجها ويضع الخطط المؤجلة موضوع التنفيذ وذلك بمشاركة القطاع الخاص والذي يعد دوره جوهريا في تطوير السياحة.

الرغبات المدرجة على جلسة 9 نوفمبر

النائب	العدد
عسكر العنزي	3
محمد طنا	3
د. أحمد مطيع	2
صالح عاشور	1
مبارك الخرينج	1
د. محمد الحويلة	1
	11

5 اقتراحات بقوانين لـ 4 نواب

5 اقتراحات بقوانين قدمها 4 نواب وادرجت على جدول اعمال جلسة غد الثلاثاء وفيما يلي تفاصيل تلك الاقتراحات:

- في شأن قانون الجنسية قدم النائب عسكر العنزي اقتراحين بقانون تعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية بإضافة بندان لقانون الجنسية الكويتية فيما يخص الشهداء من غير محددي الجنسية وأبنائهم والعسكريين وأبنائهم من غير محددي الجنسية الذين شاركوا بحرب تحرير الكويت وتحديد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة 2016.

- في شأن الرعاية السكنية قدم النائب عادل الخرافي اقتراحا بقانون باضافة مادة جديدة برقم 16 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- في شأن ذوي الاعاقة قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحا بقانون بتعديل المادة 18 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتزام الهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للشباب بإقامة الاندية ومراكز الأنشطة الرياضية وغيرها لذوي الإعاقة وفق مواصفات عالمية.

- في شأن الخطوط الكويتية قدم النائب محمد طنا اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة «المستثمر الاستراتيجي».

الاقتراحات بقوانين المدرجة على جلسة 9 نوفمبر

النائب	العدد
عسكر العنزي	2
عادل الخرافي	1
ماضي الهاجري	1
محمد طنا	1
	5

الاقتراحات النيابية تنتظر تصويت المجلس عليها

المالية تنجز تقريرها بشأن تقييم كفاءة وفاعلية النظم التشغيلية في هيئة الصناعة

أنجزت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تقريرها السابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن تقرير ديوان المحاسبة الخاص بتقييم كفاءة وفاعلية النظم التشغيلية للهيئة العامة للصناعة - الجزء الثاني (نظم الرقابة الداخلية).

وقد اطلعت اللجنة فيهما على تقرير الديوان حيث تبين لها انه يهدف الى التحقق من كفاءة وفاعلية النظم التشغيلية للهيئة العامة للصناعة لنظم الرقابة الداخلية وقد اوضح التقرير ان الهيئة العامة للصناعة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانية مستقلة تأسست عام 1997 بموجب قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 وتختص الهيئة بما يلي:

- تطوير وتوجيه قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت.
- صياغة خطة للتنمية الصناعية تتضمن تحديدا واضحا لاستراتيجيات التصنيع وتوجهات التنمية الصناعية وتشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الانتاجية لتشمل منتجات استراتيجية تخدم الاقتصاد والامن الوطني.
- تعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين من خلال اعداد الدراسات الصناعية وتحديد الفرص الاستثمارية والتنسيق بين الصناعات الكويتية في دول الخليج بهدف التكامل الصناعي الاقليمي.

كما تطرق التقرير الى الفحص الذي قام به الديوان لتقييم عناصر الرقابة الداخلية والمتمثلة في الآتي:

1 - بيئة الرقابة من خلال:
أ - الخطة الاستراتيجية للهيئة.
ب - الهيكل التنظيمي.
ج - الوصف الوظيفي.
د - سياسات وممارسات الموارد البشرية.
هـ - التطوير والتدريب.
2 - المعلومات والاتصالات.
3 - المراقبة.

قدم المكتب الفني للجنة عرضا تقديميا (مرفق رقم 1) حول عناصر الرقابة الداخلية للهيئة العامة للصناعة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة يلخص مكونات التقرير.

وتبين للجنة نتائج تقييم هذه العناصر على النحو الآتي:

اولا: بيئة الرقابة

أ - الخطة الاستراتيجية للهيئة:

- عدم وجود رؤية واضحة في الخطة الاستراتيجية تعكس توجه الهيئة في تنمية القطاع الصناعي وكذا عدم ربطها بخطة التنمية للدولة باهداف يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية محددة.
- لم تتضمن الخطة الاستراتيجية نسب ومؤشرات قياس لتحقيق الغاية والاهداف ومحاور العمل والسياسات الموضوعة كما ان آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية اعدت بصورة عامة.
- لم يتبين ان اعداد الخطة الاستراتيجية تم وفقا للتحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT ANALYSIS) لتحديد نقاط القوة والضعف الفرص والتهديدات وتحليل المخاطر المحتملة التي تواجهها الهيئة لتحويلها الى فرص او الحد من آثارها السلبية.
- نقص الكوادر ببعض الادارات وذلك لاعداد خطط تعكس رؤية ادارتها المستقبلية وكيفية تحقيقها على المدى البعيد.

يتبين من الهيكل التنظيمي للهيئة ما يلي:

- عدم وجود وحدة تنظيمية لادارة المخاطر تتبع مجلس الادارة لتحديد المخاطر المرتبطة بالقطاع الصناعي التي تواجهها الهيئة وذلك وفقا لاثرها واحتمالية حدوثها حتى تتضمنها الخطة الاستراتيجية للهيئة.
- التوسع الافقي في الهيكل التنظيمي للهيئة نتج عنه انشاء اقسام قسم شؤون المجالس وقسم دعم القرار ومكتب التمثيل التجاري لم يتبين وجود اعمال بها او اجراءات تشغيلية وقد تم استثناؤها من نظام الجودة المتكامل للهيئة.

ج - الوصف الوظيفي:

لم تحدد بعض بطاقات الوصف الوظيفي التخصص المطلوب في اشتراطات شغل الوظيفة حيث انها اشترطت تخصصا مناسبا فقط مما يؤدي الى عدم تعيين موظفين متخصصين في مجال الوظيفة لاداء اعبائها بالصورة الامثل.

عدم تناسب المؤهلات والتخصصات العلمية لعدد 15 وظيفة اشرافية مع اشتراطات شغل الوظيفة الواردة بالوصف الوظيفي المعتمدة بالهيئة في عام 2014 حيث يوجد عدد 5 اشرافيين مؤهلهم بدرجة ثانوية عامة او دبلوم وهذا يخالف المؤهل المطلوب وهو الدرجة الجامعية كما يوجد عدد 10 وظائف اشرافية تخصصاتهم العلمية ليست لها علاقة بطبيعة عمل الادارات والاقسام التي يشغلونها الامر الذي يؤثر على كفاءة وفاعلية تلك الادارات او الاقسام.

د- سياسات وممارسات الموارد البشرية:

- التوزيع النسبي لموظفي الهيئة:

تدني عدد موظفي قطاع تنمية الصادرات الصناعية حيث بلغ عددهم 27 موظفا بنسبة 3 % فقط من اجمالي العاملين في عام 2013 الامر الذي لا يتناسب مع تحقيق هدف الهيئة في المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص استثمارية صناعية وزيادة حصة الصادرات الصناعية الكويتية في الاسواق العالمية.

احتياجات الهيئة من الموظفين:

- تعاني الهيئة نقصا في عدد الموظفين على مستوى اجمالي عدد الادارات بلغ نحو 105 موظفين بنسبة 11 % من اجمالي عدد الموظفين بتلك الادارات وهو ما يؤثر على كفاءة أداء الأعمال المنوط بها كل ادارة.

هـ - التطوير والتدريب:

- قِدم دليل نظام التدريب والمعد منذ عام 1999 ويحتاج الى تحديث لمواجهة التغيرات التي طرأت على لوائح التدريب الحالية.
- عدم وجود خطة استراتيجية تتضمن اهدافا واضحة للهيئة قابلة للقياس يتم ربط اهدافها بالبرامج التدريبية حال دون تنفيذ نص لائحة التدريب في هذا الصدد حيث يتم وضع خطة التدريب من خلال مخاطبة الادارات المعنية باحتياجاتها التدريبية لموظفيها وتقوم ادارة التدريب بالعمل على توفير تلك البرامج.

ثانيا: المعلومات والاتصالات

- صعوبة قيام ادارة التنمية والدعم الصناعي بمتابعة موقع منظمة التجارة العالمية بصفة مستمرة للتعرف على آخر مستجدات القوانين الدولية لتجنب مخالفتها يشير الى ضعف المعلومات والاتصالات.
- عدم إلمام الكثير من الكيانات الصناعية المحلية بالاتفاقيات الدولية الخاصة بظاهرة الإغراق يشير الى وجود ضعف في المعلومات والاتصالات بين الهيئة وتلك الكيانات الصناعية وما ينتج عنه من اقامة الكثير من الدول العديد من القضايا على الهيئة.
- غياب الحوار المشترك بين القطاعين العام والخاص بخصوص المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التصديرية يوضح ضعف المعلومات والاتصالات بينهما وأثره السلبي على سياسات الهيئة في تنمية وترويج الصادرات.

ثالثا- المراقبة:

- مشاركة المراقبين الداخليين باللجان التنفيذية كأعضاء وتوقيعهم على محاضر اجتماعات اللجنة يخل باستقلالية المراقبين الداخليين بالإدارة حيث إن من مهامهم الوظيفية الرقابة على تلك اللجان.

جانب من اجتماع سابق للجنة المالية

التوصيات

- العمل على وضع خطة استراتيجية واضح المعالم ومحددة تعكس هدف الهيئة في تنمية القطاع الصناعي من خلال تحديد آليات تنفيذها وقياسها وموضحا فيها نقاط القوة والضعف وتحليل المخاطر المحتملة لتحويلها الى فرص او تفاديها للحد من آثارها السلبية.
- العمل على انشاء وحدة تنظيمية لإدارة المخاطر تتبع مجلس الادارة لتحديد المخاطر المرتبطة بالقطاع الصناعي التي قد تواجهها الهيئة وذلك وفقا لأثرها واحتمالية حدوثها.
- دراسة مدى امكانية تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة للحد من الظواهر السلبية للتوسع الافقي والذي نتج عنه وجود اقسام لا يوجد فيها اعمال او اجراءات تشغيلية ومدى امكانية دمج بعض الادارات التي لا يوجد اختلاف كبير بينها في طبيعة العمل في كيان واحد بما يعود بالايجاب على اداء منظومة العمل بالهيئة.
- العمل على وضع توصيف وظيفي واضح ومكامل لجميع الوظائف المطلوبة بالادارات المختلفة بالهيكل التنظيمي مما يساهم في وجود تخطيط سليم للقوى العاملة لتحديد الاحتياجات المطلوبة من اعداد ونوعيات الوظائف المطلوبة لتحقيق الاهداف الحالية والمنشودة في المستقبل واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير تلك الاحتياجات.
- العمل على تناسب المؤهل مع متطلبات الوظيفة بما ينعكس ايجابا على كفاءة اداء ادارات الهيئة المختلفة.
- العمل على تلافي السلبيات التي تم تسجيلها من قبل ادارة المراجعة الداخلية بالهيئة في مجال التدريب ومنها تكرار انعقاد برامج تدريبية في نفس المجال وعدم شمولية البرامج التدريبية على تدريب المعينين الجدد على انظمة الهيئة ذات العلاقة بمهام عملهم وعدم التزام الموظفين المرشحين للبرامج التدريبية بحضور الدورات التي تنظمها ادارة التطوير الاداري.
- التواصل المستمر مع الكيانات الصناعية المحلية لتعريفها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بظاهرة الإغراق لتجنب اقامة الكثير من الدول للعديد من القضايا على الهيئة.
- وضع نظام صناعي متسق ومتكامل للابداع والابتكار بين ادارتي تنمية الصادرات والارشاد التصديري والتخطيط الصناعي مما يدعم تطوير الصناعات المعرفية ذات التقنية العالية بالقطاعات الصناعية (غير النفطية) لتمكنها من الدخول في الاسواق الخارجية.
- دراسة مدى امكانية وجود ربط آلي بين الهيئة والجهات الحكومية المعنية بالنشاط الصناعي لسرعة الاتصال بينهما وللحد من كثرة الطلبات المقدمة للمشاريع الصناعية الجديدة او التوسعات في القائمة حاليا.
- عدم مشاركة المراقبين الداخليين في اللجان التنفيذية كأعضاء وتوقيعهم على محاضر اجتماعات اللجنة وذلك للحفاظ على استقلالية المراقبين حتى لا تفقد قيمة التقارير الرقابية المعدة من قبل ادارة المراجعة الداخلية اهميتها في الرقابة على تلك اللجان.
- ضرورة التنسيق والتواصل بين الهيئة والبنك الصناعي لفتح محفظة لدعم الصادرات الصناعية وتقديم التمويل اللازم لها وذلك في ظل ضعف الاعتمادات المخصصة لدعم وتنمية الصادرات الصناعية الكويتية.

أكد لتلفزيون المجلس أحقية الدولة في تمييز رعاياها ببعض المزايا

دميثير: المجلس سيطرح حلولا لقضية الدعوم من دون المساس بالمواطنين

استضاف برنامج بلا حصانة عميد العمل البرلماني النائب خلف دميثير الذي كشف خلال الاستضافة بتلفزيون المجلس بعضا من الأحداث التي عاصرها من خلال وجوده تحت قبة عبدالله السالم منذ عام 1981 ورؤيته للقضايا المطروحة على الساحة حاليا ومن أبرزها قضية الدعوم كاشفا عن أن مجلس الأمة سيطرح حلولا تضمن عدم المساس بالمواطنين.

خلف دميثير

وفي التفاصيل قال النائب دميثير إن محافظة عضو مجلس الأمة على موقعه في خدمة الشعب لسنوات طويلة يتطلب جهدا وتضحية ومصداقية في التعامل مع الناس باعتبارها المبادئ الأساسية لتقبل الناخب تمثيل النائب له لعقود من الزمن مشيرا إلى أن ذلك كان نهجه طوال سنوات وجوده داخل مجلس الأمة ممثلا للشعب وأنه لم يسع خلال تلك الفترة الطويلة لمجاملة أحد على حساب مصلحة البلاد معتبرا أن علاقته بالحكومة كانت واضحة للجميع منذ عام 1981 ولم تتغير باتخاذ الحكومة مواقف مضادة له مرورا بكل تلك السنوات.

واعتبر دميثير أن تقصير بعض الوزراء في أداء عملهم أمر وارد ويحتاج إلى معالجة بالحكمة من خلال التدرج في استخدام الأدوات الدستورية مشيرا إلى أنه طوال حياته البرلمانية الطويلة لم يشارك مؤيدا لطرح الثقة إلا بوزيرين وأن غالبية الاستجوابات التي كانت تقدم في المجالس السابقة في معظمها تهدف الى تحقيق مصالح شخصية وحزبية وأن المجلس الحالي تتسم مساءلاته برقي الطرح والبعد عن العدائية والألفاظ الجارحة معتبرا أن عدم انتماء غالبية النواب لأي تيار سياسي يساعدهم على النظر بعقلانية في الاستجوابات المقدمة بخلاف الحاصل في السابق حيث يتجمع نواب التكتلات والأحزاب على وزير بعينه يتم تجهيز كتاب طرح الثقة فيه حتى قبل سماع ردوده على محاور الاستجواب.

وأوضح أن أهم ما يميز الحكومة الحالية تناغمها مع المجلس في جميع التوجهات وتنظيم العمل المشترك بينهما من خلال لجنة الأولويات والتي تعكس انسجام السلطتين على القضايا المطروحة على جدول أعمال الجلسة محققين الهدف من التعاون النيابي الحكومي بالوصول إلى نتائج تخدم مصلحة البلد وتلبي احتياجات المواطنين مؤكدا في هذا الصدد أن تفاهم رئيسي السلطتين سبب رئيسي في الوصول بالحكومة والمجلس إلى درجة متقدمة من التعاون لم تشهدها المجالس السابقة خلال سنوات طويلة.

وكشف دميثير عن وجود خطة لمجلس الأمة للتعامل مع قضية الدعوم معلنا اختلاف المجلس مع الحكومة في الحلول التي طرحتها مؤخرا وأكد أن حلول مجلس الأمة تنطلق من عدم المساس بمعيشة المواطنين واعتبارها خط أحمر كاشفا في هذا الصدد أن حلول المجلس لتلك القضية تم عرضها على القيادة السياسية من خلال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والذي تولى إيضاح الأمور كاملة لصاحب السمو مطالبا الحكومة بالتعاون مع المجلس إزاء تلك القضية بما يضمن عدم المساس بحقوق المواطنين.

واستعرض دميثير بعض ملامح خطة المجلس لحل معضلة رفع الدعوم بأن مظلتها تشمل جميع المقيمين على أرض الكويت وأن عدد الكويتيين لا يتجاوز مليونا و200 ألف كويتي وهم بحاجة إلى تمييز معمول به في كل دول العالم التي تخص مواطنيها ببعض المزايا الخدمية.

إشهار الأحزاب

وفيما يتعلق برؤيته لإشهار الأحزاب قال دميثير إن الكويت تحتاج إلى فترة تتراوح بين بعد 30 إلى 40 عاما لتطوير المفهوم الشعبي لعمل الأحزاب لدى السواد الأعظم من المواطنين ومن دون ذلك لا يوجد ضمان لعدم تحول الأحزاب إلى ميليشيات تنشغل بتحقيق مصالح حزبية على حساب مصلحة الوطن والمواطن معتبرا أن عمر التجربة الديمقراطية الكويتية لا يتخطى 54 عاما وهي سنوات ليست بالكثيرة في عالم السياسة بما يستوجب التأني عند الانتقال من مرحلة إلى مرحلة والبدء بتطوير المجتمع وتمهيد الأرضية المناسبة لإشهار الأحزاب.

أما عن قضية البدون فأشار دميثير إلى أن تباين وجهات النظر داخل المجتمع حول حلول تلك القضية أدى إلى تأخر حلها لسنوات طويلة مستشهدا بهذا التباين الذي أثر على وجهات نظر النواب بما قاله رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي حين وصف البدون بأنهم قنبلة موقوتة ولم نستطع طوال السنوات السابقة تفسير ما المقصود تحديدا بكونهم قنبلة موقوتة مشيرا إلى أن وجهة نظره الشخصية في تلك القضية تتعلق بتجنيس من تتوافر فيه الشروط التي حددتها الدولة كاشفا عن مساع ناجحة له خلال سنوات وجوده في البرلمان بتجنيس عدد من المستحقين.

وعلق دميثير على عدم تحدثه في معظم الجلسات بأنه لا يطلب مداخلة إلا إذا كانت لديه فكرة تقدم جديد إلى ما قدمه النواب وأنه لا يرغب في الحديث لمجرد الحديث طالما أن الفكرة التي يرغب في التحدث عنها قد طرحها النواب واستوفوا الحديث عنها كما أنه على النواب القدامى إتاحة الفرصة للنواب الجدد للتمرس على العمل البرلماني.

كما أوضح أن حرصه على عضوية اللجنة المالية يأتي من منطلق امتلاكه خبرات كبيرة بعمل اللجنة وخاصة أنه عضو فيها منذ دخوله البرلمان في عام 1981 وأنه لا يريد مزاحمة المختصين من أعضاء اللجان الأخرى والأكثر استعدادا للتعامل مع القضايا المطروحة من واقع تخصصاتهم.

ونفى دميثير وصفه بأنه من صقور الحكومة وقال معلقا: أنا لست من الصقور ولا الحمائم ولكني فقط ممثل للشعب وأسعى لتحقيق مصالحهم ووقوفي مع الحكومة دائما في قضايا مستحقة لأنها لا تجيد الدفاع عن نفسها ولا عن القضية التي تتبناها.

وتطرق دميثير إلى الحديث عن شعاره الانتخابي «رجل تعرفه وتثق به» كاشفا عن أنه استمده من شعار لأحد المصارف البنكية لأنه يرمز إلى الثقة في وقت كان يريد فيه الإشارة إلى أهمية وجود الثقة بين الناخب ومن ينتخبه مشيرا في هذا الصدد إلى عمق علاقته بناخبي دائرته والتي وصفها بالعلاقة التاريخية لأنها ظلت قائمة لسنوات على دعائم المحبة والاحترام والوفاء والمصداقية والاجتهاد في خدمتهم.

وأعرب دميثير عن اعتزازه بلقب عميد البرلمانيين برغم من أنه ليس لقبا رسميا وإنما تعارف عليه النواب والناخبون باعتبار أنه أقدم النواب داخل البرلمان معتبرا أن اللقب لا يمثل أكثر من كونه ذكرى تاريخية حيث يرتبط لقب العميد بأقدم الموجودين في مجال من المجالات.

كما تحدث دميثير عن الفترة التي أطلق فيها لحيته وقال إنها لا تتعدى الالتزام بإحدى السنن المحمودة عن النبي الكريم نافيا ارتباط ذلك بتبنيه لنهج أحد التيارات الدينية القائمة وإنه قام بحلق اللحية لما سببته له من تهيج في البشرة.

ومن جانب آخر أوضح دميثير أن بعض المقاطعين دأبوا على محاربته في السنوات الأخيرة قبل مقاطعتهم الانتخابات لدرجة قيام بعضهم بشراء أصوات في الصليبيخات من أجل إضعاف قاعدته والإطاحة به خارج المجلس مثمنا تقديره من أهل منطقته ومنحه أصواتهم وإن كانت لم تكف لنجاحه مشيرا إلى أنه لا ينوي اعتزال العمل البرلماني في الوقت الحالي وأنه يشعر بأن لديه قدرة على الاستمرار في خدمة المواطنين.

وتحدث دميثير عن رئاسة المجلس على مدار ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن قائلا: في أول دخول لي للمجلس في عام 1981 كانت الرئاسة بين أحمد السعدون ومحمد يوسف العدساني الذي فاز بالرئاسة وهو رجل فاضل يعتبر قيمة كبيرة في العمل البرلماني وقد قمت بالتصويت لأحمد السعدون في دورتي 81 و85 وبعد ذلك كان صوتي للمرحوم جاسم الخرافي في جميع الدورات التي ترشح فيها لرئاسة المجلس.

ووصف دميثير رؤساء مجلس الأمة المتعاقبين منذ الثمانينيات من القرن الماضي بأنهم كانوا رجال دولة ولا خلاف عليهم غير أن السعدون كان يميل إلى الجانب المعارض ولم يكن هناك تنسيق بينه وبين الحكومة وهو ما دفع الحكومة لاتخاذ جانب معارض له أيضا وما زاد من حدة تلك المعارضة الحادثة الشهيرة بينه وبين سمو الشيخ سعد العبد الله عندما كان سموه رئيسا للحكومة.

وتابع أن المرحوم جاسم الخرافي مثل نموذجا فريدا لرئاسة مجلس الأمة في الوطنية والإخلاص وحب الكويت والقيادة السياسية علاوة على أنه رجل حل أزمات في أحلك فترات الكويت كما كان مقربا من جميع أعضاء البرلمان على اختلاف توجهاتهم السياسية.

وأضاف: فيما يخص رئيس مجلس الأمة الحالي مرزوق الغانم فهو يتصف بجميع الصفات التي تؤهله لأن يؤسس للقيام بمهام رجل الدولة من خلال إلمامه بكل الأمور النيابية ومتطلبات تحقيق التعاون المثمر مع السلطتين إضافة إلى نجاحه في كسب الحكومة إلى صف المجلس وتعاونها معه بنزاهة وشفافية.

لست من صقور الحكومة وعدم إجادتها الدفاع عن نفسها سبب دفاعي عنها والتقصير أمر وارد

الخرافي رجل المواقف الصعبة والسعدون أخذ الرئاسة إلى جانب المعارضة

إشهار الأحزاب في الوقت الحالي سيحولها إلى ميليشيات والشارع غير جاهز لاستيعابها

تفاهم رئيسي السلطتين انعكس بالإيجاب على علاقة المجلس بالحكومة

ديوان الفضالة استضاف ندوة حول رفع الدعم في ظل انخفاض اسعار النفط

باقر: المناقصات المليارية أرسيت على شركات غير مدرجة ولا يمكن أن تحقق أي عوائد

أحمد باقر متحدثا

جانب من الندوة

أكد وزير العدل الأسبق أحمد باقر ان الأزمة الاقتصادية في الكويت سببها التنافس السابق بين الحكومة والنواب على القرارات الشعبية على حساب المال العام.

وطالب في الندوة التي استضافها ديوان الفضالة حول رفع الدعم في ظل تراجع سعر النفط بسلة حلول متكاملة للأزمة.

وقد اتفق مشاركون في الندوة بضرورة ان تقدم الحكومة برنامج اصلاح متكامل بدلا من ان تحمل المواطن محدود الدخل تكلفة الحل.

وأشار باقر إلى توقعات سابقة بهذا العجز بسبب الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد نحن لسنا متحكمين بأسعاره مضيفا أن هذا هو واحد من الاختلالات الهيكلية في المجال الاقتصادي فالحكومة هي الموظف الوحيد للشعب وهناك صراع على الوظائف القيادية فيها.

وقال ان من أسباب هذه الأزمة التنافس بين الحكومة وبعض النواب الشعبويين باتخاذ قرارات أهدافها انتخابية على حساب المال العام.

كما أن المناقصات المليارية ارسيت على شركات فردية غير مدرجة بالبورصة ولا يمكن أن تحقق أي عوائد على الاقتصاد والشعب الكويتي داعيا إلى تنفيذ ملاحظات ديوان المحاسبة لان الشعب الكويتي يريد عدالة وتكافؤ فرص وتفعيل الرقابة البرلمانية كما ينبغي.

واكد باقرالحاجة الى برنامج حكومي للإصلاح يكافح الفساد من خلال تقارير دورية تقدم إلى مجلس الأمة ويطلع الوزراء المختصون الشعب عليها من خلال نشر الأخبار القضايا الفساد والحقيقة عن الاحتياطات المالية الخارجية والفوائض التي تحققت بالسنوات الماضية.

وقال باقر إن المواطن مستعد للمساهمة وفق قواعد وقف الفساد والشفافية والصفقات المليارية وإيقاف الهدر في العلاج في الخارج والبدء بالكبار قبل الصغار فهناك من هو مستفيد من أراضي الدولة ودعمها أكثر من المواطن العادي مضيفا أنه يجب تشجيع التوجه للعمل في القطاع الخاص من خلال توزيع الأراضي على أصحاب المشاريع الصغيرة وتنفيذ عدد من القوانين المقرة منذ العام 2007 وهي قوانين مهمة تفعل الدورة الاقتصادية في البلد.

وأكد باقر في ختام كلمته أنه قد حان الوقت إلى أن تدفع الشركات للدولة جزءا يسيرا جدا من الأرباح فالدولة وفرت لها الكثير من الدعم مضيفا أن الحلول تتم من خلال سلة حلول متكاملة (باكج) واعلام فاعل ومقاومة الهدر والفساد.

وقال مضيف الندوة يوسف الفضالة ان الحكومة عند أول اختبار حقيقي لإنهاء عجز الموازنة اتجهت إلى جيب المواطن وكأن هذا المواطن هو سبب هذا العجز.

وحذر من القرارات الحكومية العشوائية مشيرا الى ان الحكومة لا تضع اصبعها على الجرح ولا تواجه المشاكل مباشرة ومع كل مشكلة تتهرب من المواجهة.

وقال إن مواجهة المشكلة الاقتصادية ببساطة تحل بطريقتين الأولى زيادة إيراد الدولة وهذا لم تفكر به الحكومة أصلا واتجهت إلى تخفيض المصروفات وإلغاء الدعم وهذا حل الكسالى لافتا إلى تأثر الحكومة في موجة رفع الدعم بدول الجوار التي تختلف ظروفها عن ظروف الكويت.

وقال الفضالة: نريد قرارا استراتيجيا واحدا اتخذته الحكومة لكي نبرر رفع الدعم ففي عام 2010 كان هناك قرار زيادة استقطاع صندوق الاجيال من عشرة إلى خمسة وعشرين في المئة واليوم يخبروننا بأن الاستقطاع عشرة في المئة فأين ذهبت الـ 15 % الأخرى.

وقال الفضالة نحن نعلم أننا في إقليم ملتهب ولكن يجب ألا يصور المواطن بأنه هو سبب الهدر مشيرا إلى أنه تم سحب ثلاث مليارات بموافقة المجلس الحالي للتسليح.

مشيرا الى انه لا يوجد تصور مستقبلي للحد من تضخم بند الراتب وحتى مع رفع الدعم سيرتفع بند الراتب اذا لم تلزم الحكومة الشركات الموقعة على العقود بتوظيف الكويتيين.

وأشار إلى أن المشكلة الحقيقية ليس رفع الدعم بل إيقاف مخصصات القياديين بالدولة وليس خفضها وكذلك إيقاف العلاج بالخارج وفرض ضريبة على تحويلات الوافدين ومشكلتنا ان الحكومة كسولة ولا تريد للشمس أن تشرق على هذا البلد.

ومن جهته قال التخطيط الاسبق علي الموسى إن إقامة هذه الندوة دليل تقصير في الأداء الحكومي فالحكومة لم تفعل شيئا حتى الآن وما يحدث أشياء رمزية لا تؤدي الغرض المطلوب في مواجهة العجز.

وطالب الموسى بضرورة اطلاع الشعب على كل الحقائق وقيام مجلس الأمة بتوجيه أسئلة صحيحة لكشف الأمور والوصول إلى قرارات سليمة ولا نريد أن يتأثر السلم الأهلي بها.

وقال إن الاقتصاد الكويتي مبني على أسس العدالة الاجتماعية مشيرا إلى الخوف من أن فتح باب تقليص الدعم لا يحقق هذه العدالة الاجتماعية فهناك من يستفيد بالملايين من الدعم وليس المواطن العادي.

ووصف الموسى الوضع بأنه كارثة بكل المقاييس ويجب ألا يبدأ الاصلاح بالصغار فالأغنياء هم الأكثر استفادة من الدعم ولا يمكن تعديل أسعار الوقود من دون توفير دعم نقدي لشرائح مجتمعية وسحب الدعم يجب أن يحقق العدالة الاجتماعية فالشعب تربى على الدعم ولا يمكن سحبه مرة واحدة بل بالتدرج مثل كثير من دول العالم.

وأشار إلى امكانية تعديل آلية اعتماد الميزانية فالقانون لا يمنع ذلك ولدينا الآليات المتوافق عليها فالقضية تمس الجميع وعلى الحكومة أن تصارح الشعب بحقيقة الأمر وأن نعرف الميزانية كاملة فنحن لا ندري عن السحوبات شيء كما أنه من الممكن ببساطة استنزاف الاحتياطيات.

وحذر الموسى من التفكير بتخفيض الدينار ووصفه بالجريمة وأمل بألا يكون هذا الموضوع موضع تداول علني وعلى الحكومة أن تبث روح الطمأنينة بالتصرف والاجراءات الفعلية التي تحقق العدالة الاجتماعية وفق الدستور.

ودعا استاذ الاقتصاد د. محمد رمضان إلى ضرورة أن يكون المواطن آخر من تطاله عملية الاصلاح الاقتصادي موضحا أن المستفيدين من الدعم هم التجار والصناعيون والمقيمون.

وأشار إلى ضرورة وجود نظام شرائح للدعم وأن يوجه إلى الأسر المستحقة وألا يحسب راتب الزوجة ضمن دخل الاسرة وفقا للتقاليد والاعراف المجتمعية.

وقال انه من الحلول المقترحة ربط الدعم بعلاوة خاصة توزع على المواطنين تزداد وترتفع حسب سعر النفط مشيرا إلى أن ثلث الدعم الحالي للمواطن والمقيمين والباقي للمصانع والمتاجر.

وقال انه يجب الا يبدأ الاصلاح بالمواطن ومجلس الأمة الحالي يجب ان يدافع عن المواطنين.

الفضالة: الحكومة كسولة ولا تريد للشمس أن تشرق على هذا البلد

الموسى: الاصلاح لا يبدأ بالصغار فالأغنياء هم الأكثر استفادة من الدعم

رمضان: نظام شرائح للدعم ولا يحسب راتب الزوجة ضمن دخل الأسرة

الصانع: أمانة الأوقاف نفذت العديد من المشاريع المثمرة

الصانع يسلم جائزة لأحد الفائزين

قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع إن أمانة الأوقاف نفذت العديد من المشاريع المثمرة التي خدمت سنة الوقف النبوية الشريفة وأعلت من شأنها على المستويات المحلي والإقليمي والدولي مؤكدا حرص الأمانة على الارتقاء بمشاريع الدولة المنسقة واعطائها ما تستحقه من الاهتمام والمكانة وأضاف الصانع في حفل نظمته الأمانة للأوقاف للاعلان عن الفائزين بمسابقتي الكويت الدولية التاسعة لأبحاث الوقف والكويت لتأليف قصص الأطفال في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي أنه بفضل هذه السنة النبوية الشريفة تم تنفيذ العديد من المؤسسات التربوية والتعليمية والخدمية والاقتصادية والترفيهية وفق ما يدعو إليه ديننا الإسلامي الحنيف من عمل الخير وبما يعود بالنفع على عامة الناس.

وذكر ان الريادة في إعادة إحياء سنة الوقف النبوية الشريفة للكويت نتج عنها تكليف الكويت مم ممثلة في الأمانة العامة للأوقاف القيام بدور الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد في (جاكرتا) في أكتوبر 1997.

ودعا الباحثين إلى استفراغ الجهد في الكتابة في مجال الوقف بما يتطرق إلى مشكلاته المعاصرة وإبراز التحديات التي تواجه الدول العربية والإسلامية محليا وإقليميا ودوليا ووضع الحلول العلمية والعملية لتحقيق الاستفادة القصوى من صيغ الوقف المباركة.

من جانبها أكدت نائب الأمين العام للادارة والخدمات المساندة للامانة العامة للاوقاف إيمان الحميدان أن مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف جاءت موضوعاتها معبرة عن هذا التوجه من خلال طرح موضوعين على قدر كبير من الأهمية مشيرة إلى أن الموضوع الأول للمسابقة حمل عنوان الوظيفة الاجتماعية للوقف الإسلامي في حل المشكلات الراهنة والثاني حمل عنوان دور الوقف في دعم الأسرة.

وقالت الحميدان إن الفائزين في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف في الموضوع الأول جاء في المركز الأول (مكرر) د. منذر عبدالكريم القضاة من الأردن و د. عبدالسلام رياح من المغرب في حين حصل على المركز الثالث د. بدر غصاب الزمانان من الكويت.

وأضافت أن الفائزين في الموضوع الثاني للمسابقة جاء د. عبدالقادر بن عزوز من الجزائر في المركز الأول وموفق شيخ إبراهيم من سورية في المركز الثاني في حين حصل على المركز الثالث د. عبدالرازق درغام من مصر

وفي مسابقة الكويت الدولية الثانية لتأليف قصص للأطفال في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي حصلت الكاتبة الأردنية سناء صبحي الحطاب على المركز الأول في حين فازت بالمركز الثاني الكاتبة الأردنية فداء أحمد الزمر.

ابو الحسن: العطاء الكويتي غير محسوب لمصلحة ذاتية وإنما غرضه إنساني بحت

المستشار ابو الحسن ووكيل وزارة النفط الشيخ طلال العذبي

أكد المستشار في الديوان الأميري السفير محمد أبو الحسن أن العطاء الكويتي غير محسوب لمصلحة ذاتية وانما غرضه انساني بحت وأن حصول سمو أمير البلاد على لقب قائد العمل الانساني من الأمم المتحدة وحصول الكويت على لقب مركز العمل الانساني لم يأت من فراغ مشيرا الى ان هذا اللقب الفريد كان مستحقا ووفقا لمعطيات لم تتوافر لقائد آخر أو دولة أخرى.

وقال ابوالحسن في تصريح للصحافيين عقب ندوة نظمتها وزارة النفط امس عن مسيرة سمو امير البلاد بعنوان (صباح الاحمد مسيرة حافلة بالعطاء والانجاز) إن الهدف من عطاء الكويت كان دائما هو الوصول إلى المستحقين من الدول والشعوب المحتاجة فيما هناك دول كثيرة تقدم مساعدات ومبالغ ربما اكثر من الكويت لكن لها أهدافا معينة في مواقع النزاع.

وذكر ان لقب قائد العمل الانساني من أهم الالقاب الفريدة من نوعها فالأمين العام للأمم المتحدة لا يملك ان يميز دولة عن اخرى لكن عنده من الاسس والمعطيات التي تبرر اختياره هذا اللقب غير المسبوق في العمل الدولي لصاحب السمو أمير البلاد كقائد للعمل الانساني والكويت كمركز لها.

من جهته قال وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال العذبي ان الوزارة تمتلك العديد من الوثائق التاريخية والمستندات التي يتراوح عددها بين7 و8 آلاف وثيقة مبينا ان الوزارة بصدد عرضها لأول مرة في تاريخها وتترقب العديد من الفعاليات التي تخص العيد الوطني ويوم التحرير والتي ستظهر تاريخ الكويت النفطي وتطور الصناعة النفطية.

وردا على سؤال حول أسعار النفط خلال الفترة المقبلة قال الشيخ طلال ان معطيات السوق العالمية هي التي تحدد أسعار النفط مبينا ان المعروض النفطي يرتفع عن الطلب بحدود 1.5 الى مليوني برميل يوميا.

وتوقع الشيخ طلال خروج نحو 500 ألف برميل من السوق خلال الاشهر الستة المقبلة لافتا الى ان ذلك سينعكس ايجابا على السوق النفطية ويحقق توازنا بين العرض والطلب بنهاية 2016.

وحول مدى استعداد الكويت للمشاركة في اجتماع طارئ لدول أوبك افاد بان لدول الخليج موقفا موحدا فيما يخص السياسة الإنتاجية

الكويت تشارك في القمة العالمية للحكومات في دبي

الشيخ محمد العبدالله

تشارك الكويت في فعاليات القمة العالمية الرابعة للحكومات التي تبدأ اليوم في دبي بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح وبحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح وعدد من مسؤولي الدولة حيث تعتبر القمة التجمع الاكبر عالميا المتخصص في استشراف عمل حكومات المستقبل بمشاركة ممثلين عن 125 دولة وعدد كبير من الخبراء في شتى المجالات.

وتبدأ فعاليات القمة بكلمة للرئيس الأمريكي باراك أوباما عبر دائرة تلفزيونية مغلقة كما سيجري نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حوارا عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع أكثر من 10 ملايين متابع لسموه بعنوان (حوار المستقبل).

وتستضيف القمة رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خوسيه أنخيل غوريا ونائب الأمين العام للأمم المتحدة يان الياسون في جلسات رئيسية لمناقشة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في عمل الحكومات.

جامعة الكويت تفتتح معرض القبول الجامعي

د. طاهر الصحاف

افتتحت جامعة الكويت امس معرض القبول الجامعي السنوي الرابع لطلبة المرحلة الثانوية الذي يستمر خمسة ايام ويستهدف اتاحة الفرصة لطلبة المرحلة الثانوية للتعرف على كليات الجامعة المختلفة وطبيعة تخصصاتها.

وقال نائب مدير الجامعة للابحاث د. طاهر الصحاف ان المعرض يهدف ايضا الى تعريف الطلبة بمتطلبات القبول والتخصصات المتاحة وفرص العمل المتوافرة لبعض التخصصات عند التخرج.

وعن عدد الطلبة المتوقع قبولهم للعام الجامعي المقبل اوضح الصحاف أن هذا الأمر مرتبط بمجلس الجامعة إضافة إلى المعدل المكافئ المرتبط بمعدل الطالب عند التخرج ودرجة اختبارات القدرات التي يقدم عليها الطالب قبل التسجيل بالجامعة.

واضاف ان الجامعة استطاعت خلال السنوات السابقة استيعاب الأعداد الكبيرة المتقدمة إليها رغم محدودية أعداد البعثات الداخلية التي قدمتها وزارة التعليم العالي ولكن مع زيادة هذه البعثات خلال السنوات القليلة الماضية والمتوقع خلال الفترة المقبلة سيخف الضغط على الجامعة من ناحية قبول الطلبة وبالتالي هذا الأمر سيمكن الطلبة المتقدمين من التسجيل في الشعب المتوافرة واكمال جداولهم الدراسية.

من جهته قال عميد القبول والتسجيل بالجامعة د. عادل مال الله ان القبول في العام المقبل سيكون مباشرا للتخصصات العلمية عكس الأعوام الماضية التي تتطلب من الطالب الدخول في الكلية كقبول أولي في السنة التمهيدية وبعد الحصول على معدل معين يمكنه الانضمام لأي من الأقسام العلمية بالكلية.

جريدة الأمل تشارك في إكسبو دبي لذوي الإعاقة

تشارك جريدة الأمل الإلكترونية التطوعية في معرض إكسبو دبي لذوي الإعاقة 2016 الذي يقام اليوم تحت شعار (نحو تمكين المعاقين ودمجهم في المجتمع) ويستمر ثلاثة أيام.

وقال رئيس الوفد ورئيس تحرير الجريدة عبدالله الشمري لكونا إن الجريدة تمثل الكويت في هذا المعرض الذي يحظى برعاية رئيس هيئة دبي للطيران المدني ورئيس مؤسسة مطارات دبي والرئيس الاعلى لطيران الامارات والمجموعة الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم وذلك من خلال أبنائها المتطوعين ليبرزوا الصورة المشرفة للشباب الكويتي في مجال التطوع وخدمة القضايا الإنسانية.

وأوضح أنه سيتم خلال المشاركة التعريف بالدور التوعوي الذي تلعبه جريدة الأمل والمنتسبون إليها في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير جميع المعلومات اللازمة في هذه القضية الانسانية المهمة.

وبين أن وفد الجريدة سيضم الأعضاء والمتطوعين في الجريدة منهم المهندس ناصر التميمي وصديقة الأنصاري وفجر شهاب ومريم أمين ومن ذوي الإعاقة علي شهاب وناصر الخزعل.

وكانت جريدة الأمل الإلكترونية حظيت بتكريم من سمو أمير البلاد وحصلت على المركز الأول في جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية كأفضل موقع إلكتروني يخدم ذوي الإعاقة في عام 2009.

كما حازت الجريدة المركز الثاني في جائزة بنك بوبيان للمشاريع التطوعية عام 2014.

الهلال الأحمر توزع مساعدات جديدة على سوريين بلبنان

جانب من توزيع المساعدات

قامت جمعية الهلال الاحمر امس بتوزيع مساعدات اغاثية جديدة على عدد من الاسر السورية النازحة في جنوب لبنان.

وقال رئيس فريق الجمعية الميداني نبيل بوفتين لكونا انه تم توزيع 350 حصة غذائية و350 حصة من المنظفات على اسر سورية نازحة في بلدة (شبعا) الجنوبية.

واكد حرص الكويت قيادة وحكومة وشعبا على تقديم المساعدات للنازحين السوريين بشكل مباشر ومساعدتهم على تجاوز الاوضاع الانسانية الصعبة التي يمرون بها في ضوء ما تشهده المنطقة من موجة برد قارس وامطار غزيرة. وتنفذ جمعية الهلال الاحمر حملة اغاثية تستهدف مساعدة 30 الف نازح سوري في لبنان اضافة الى حملة مشتركة مع جمعية الهلال الاحمر القطري لمساعدة النازحين السوريين خلال فصل الشتاء.

فريق الغوص يطلق مسابقة لهواة قوارب التجديف

المشاركون في المسابقة

أطلق فريق الغوص امس مسابقة (أم القاز) الأولى لهواة قوارب التجديف الصديقة للبيئة في ساحل شرق بمناسبة الأعياد الوطنية وإحياء تاريخ الجزيرة ذاتها.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لكونا ان المسابقة قسمت إلى مرحلتين الأولى مسابقة قوارب التجديف (كياك) والثانية مسابقة التجديف وقوفا بقوارب الألواح حيث بدأ السباق من ساحل شرق والطواف حول الجزيرة والعودة إلى الساحل.

وذكر أن المسابقة تمت بالتعاون مع نادي قوارب (كياك فور كويت) والإدارة العامة للاطفاء مركز ميناء الشويخ والإدارة العامة لخفر السواحل ونادي بلاتينيوم شرق معربا عن الأمل في أن يتحقق الحلم في السعي إلى عمل نصب تذكاري يمجد النشاط البحري الكويتي قديما على جزيرة (أم القاز) التاريخية وتقام مثل هذه المسابقات الهادفة سنويا.

من جانبه أكد رئيس نادي (كياك فور كويت) بشار الهنيدي اهمية الإسراع في تطبيق خطوات معالجة مشكلات جون الكويت البيئية لأنه من أكبر الحواضن للأسماك والروبيان مبينا أنه خلال حفل المسابقة تم تدشين أول قارب تجديف كويتي خاص لأهالي البحار من مادة الفيبرغلاس ويسع لستة مجدفين مع القائد وطوله 32 قدما وعرض أربع أقدام.

وأوضح أن هذا القارب هو الأول من نوعه في الكويت والشرق الأوسط وصناعة محلية من وتجديف فريق كاياك ومصمم حسب معايير رياضية عالمية.

وقد تم توزيع الكؤوس والميداليات وجوائز للفائزين والمشاركين بالمسابقة.

الكويتيون يحققون مراكز متقدمة في اختتام بطولة قطر لسباق السرعة

الشيخ دعيج فهد الصباح

حقق المتسابقون الكويتيون مراكز متقدمة في بطولة قطر لسباق السرعة للسيارات والدراجات النارية الـ (دراغ ريس) التي اختتمت جولتها الرابعة فجر امس بعد منافسات مثيرة على مدار ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من 40 متسابقا.

وبالنسبة لنتائج المتسابقين الكويتيين وضمن فئة (دراغستر) حل المتسابق ناصر الشطي في المركز الثاني أما المتسابق جابر المغربي فجاء في المركز الثاني ضمن فئة (4.5).

أما في فئة (سوبر ستريت 8 سلندرات) فقد حقق المتسابق محمد قاسم المركز الأول في حين جاء محمد سليمان بالمركز الثاني وعبدالله خداده في المركز الثالث.

وضمن فئة (ستريت بايك) جاء مسفر المسفر في المركز الثاني في حين جاء محمد بوراشد في المركز الثالث أما في فئة (سوبر ستريت بايك) فجاء أحمد بن بلال في المركز الثاني في حين جاء ياقوت العواد في المركز الثالث. وفي فئة (برو بايك) جاء مشعل الصبر في المركز الأول في حين جاء محمد بوراشد في المركز الثالث. وقد أشاد رئيس اللجنة العليا لـ(دراغ ريس) في نادي باسل الصباح للسيارات والدراجات النارية الشيخ دعيج الفهد بالمستوى المتميز للمتسابقين الكويتيين وحرصهم على تحقيق مراكز متقدمة ورفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية.

الوفيات

● **سعود واوي سعد الرشيدي، 88 عاما، (شيع)**، الفردوس، ق8، ش1، ج5، م54، مقابل بنزين العارضية، تلفون: 60033335، 99727474، 99843364

● **محمد حسين خالد الطاحوس، 32 عاما، (شيع)**، خيطان، ق5، ش40، م13، تلفون: 99781152

● **نوير غنيم سالم العازمي، ارملة/ حامد زهران العازمي، 86 عاما، (شيعت)**، صباح السالم، ق8، ش1، ج5، م18، تلفون: 99984188، 95565111

● **جوزة حمد بلال الشمري، 74 عاما، (شيعت)**، الرجال: الصليبخات، ق2، بجانب فرع الغاز، تلفون: 66647558، النساء: الفردوس، ق8، ش1، ج4، م44، تلفون: 97770428

● **اقدس غلوم حسين، زوجة/ علي يعقوب غافل** العريان، 73 عاما، (شيعت)، الرجال: حسينية معرفي الجديدة، شرق، تلفون: 50070015، النساء: مشرف، ق3، ش السابع، م32

● **خالدة سليم عجران راشد، 56 عاما، (شيعت)**، الرجال: الروضة صالة دسمان، ق2، ش سليمان بوكحيل، تلفون: 99779138، النساء: الروضة، ق2، ش26، م24

● **وسمية حسين الرشيد العميري، ارملة/ محمد احمد سالم العميري، 85 عاما، (شيعت)**، الرجال: ديوان العماير، الدعية، ق1، ش18، م2، تلفون: 99047033، النساء: مشرف، ق6، ش الخامس، م5، تلفون: 55550402

● **عادل علي سلطان مبارك، 60 عاما، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، الرجال: ضاحية عبدالله السالم، ق2، ش حمود النصف، م30، تلفون: 66669991، النساء: ضاحية عبدالله السالم، ق1، ش يوسف الرومي، م37

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05.12
الشروق	06.33
الظهر	12.02
العصر	03.09
المغرب	05.32
العشاء	06.50

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع